مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (٧)، العدد (١)، ص ص ٧٧-١٥٥، (محرم ١٤٣٥هـ/نوفمبر ٢٠١٣م)

شيوخ قَتَادةَ المُتَكَلَّم في سَمَاعِهِ مِنْهُم
"دراسةٌ تطبيقيةٌ على الصَّحِيحَيْن"

أ. د. نافذ حسين حمّاد
أستاذ الحديث وعلومه بالجامعة الإسلامية، غزة
رئيس قسم الحديث

ملخص البحث. تَكَلَّمَ نُقَّادٌ في سَمَاعِ قَتَادَةَ بنِ دِعَامَةَ السَّدوسي مِنْ عَدَدٍ من شُيوخه، روى له عنهم الشيخان أو أحدهما في الصحيح. وهذا البحث يوضِّح مدى ثبوت أقوالِ هؤلاء النُّقَّاد ودِقَّتِه في حُكْمهم من جِهة، ومسوِّغات الشيخين في الرِّوايةِ لقتادةَ عنهم من جِهة أخرى.

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فلقد توقفتُ عند ترجمة قتادة في كتاب تُحفة التَّحصيل، وابنُ العراقي يَنْقلُ فيه ما في المراسيل لابن أبي حاتم وجامع التحصيل للعلائي، وما زاده عليهما من تهذيب الكمال للمِزِّي، مما جاء عن أئمة نُقَّاد مِنْ نفيٍّ لسماع قتادة من جماعةٍ كبيرة لهم رواية عنهم في مُصَنَّفات جمعت حديثَ رسولِ الله ﷺ، ومن بينها الصحيحين.

وعدم السماع إنْ ثبت بين قتادة وأولئك الشيوخ يعني الانقطاع، مما يسميه بعضهم إرسالاً إنْ كان ظاهرًا، وتدليسًا إنْ كان خفيًّا. وكانَ الدارقطني قَبْلُ في كتابٍ أسماه التتبع انتقدَ البخاريَّ بروايته في صحيحه حديثًا عن قتادة رآه مرسلاً. وبعد القراءة في هذا الموضوعِ، تبيَّنَ لي أنّ هناك رواةً آخرين لم يذكرهم الدارقطني أو ابن العراقي، فكانَ مجموعهم أحد عشر تشملهم الدراسة.

فهل أخرج الشيخان لقتادة عن شيوخٍ لم يسمع منهم في صحيحيهما؟ وهما ما هما من الصدارة بين كتب الحديث كما هو معلوم عند المشتغلين بهذا العلم. لقد أثارت اهتمامي هذه المسألة، لا سِيَّما أنَّ قتادةَ أحدُ الحُفَّاظ المُكْثرين لروايةِ الحديث، الذين تدور عليهم الأسانيد.

وجعلته في مباحث ثلاثة؛ الأول: ما جاء في الصحيحين، والثاني: ما جاء في البخاري، والثالث: ما جاء في مسلم.

المبحث الأول: ما جاء في الصحيحين، وهم ثلاثة شيوخ

الأول: سالم بن أبي الجَعْد رافع الغَطَفانيُّ، الأشجعي مولاهم، الكوفي

فقد سُئِل الإمام أحمد بن حنبل عن سماع قتادة من عدد من الشيوخ، وكان من بينهم سالم بن أبي الجَعْد، فقال: "لم يسمع منهُم"[(١)].

هذه العبارة نقلها ابنُ أبي حاتم عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، وهي تدلُّ في ظاهرها أنَّ الإمام أحمد يرى أنَّ قتادة لم يسمع من سالم بن أبي الجَعْد مطلقًا. ولكنَّ هذا عندي غيرُ مرادٍ في سالم، يُفسِّرُه ما ذكره عبد الله بن أحمد بن حنبل نفسُه أنَّه قال: "سألتُ أبي: أين سَمِع قتادة من سالم بن أبي الجَعْد؟ قال: "بالكوفة أو بمكّة". وأنكر أنْ يكون سَمِع منه بالشَّام، وقال: "قد جاء قتادةُ إلى الكوفة إلى الشَّعبيِّ"[(٢)].

ففي هذا النصِّ دلالةٌ واضحةٌ على أنَّ الأمام أحمد يُثبت سماع قتادة من سالم بن أبي الجَعْد، وأنَّ قتادة إنّما سمع سالمًا بالكوفة أو بمكّةَ، وبيانُه: أنَّ قتادة دخل الكوفة مُرتحِلاً للشعبيِّ، وسالم بن أبي الجَعْد كوفيٌّ، فسماع قتادة منه مُحتَملٌ، ثمَّ بيَّن الإمام أحمد أنَّ قتادة لم يسمع من سالم بن أبي الجَعْد بالشَّام، وذلك أنَّ سالمًا ذهب إلى الشَّام[(٣)]، ولكن لا يُعْلَمُ أنَّ قتادة دخل الشَّام، فكيف يكون سَمِع منه بالشَّام.

وبه يُعلم أنَّ النصَّ الأوّل عن الإمام أحمد لابد أنْ يُفهم في ضَوء النَّص الثاني، وأن يُقيَّد بنفي السَّماع في بلدٍ دون أخرى، لا أنَّ المراد النفيّ المطلق، وذلك حتى يستقيم مع النَّص الثاني جمعًا بين القولين، والله أعلم.

---

(١) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٧٣).

(٢) العلل، لأحمد (٢٦٢/٣).

(٣) انظر: المصدر نفسه (١٦٥/٢).

ويُؤكِّد صحة سماع قتادة من سالمٍ ما أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبير من طريق همّام بن يحيى، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن أبيه، عن ابن مسعود: في الرَّجُل يزني بالمرأةِ ثم يتزوجها؟ قال: "هُما زَانِيان مَا اجْتَمَعَا". قال - أي قتادة: قلتُ لسالمٍ: أيُّ رَجُلٍ كان أبوك؟ قال: كان قارئًا لكتاب الله(٤).

ولقتادة عن سالم حديثٌ في الصحيحين، صرّح قتادة فيه بالسماع من سالم بن أبي الجعد عند البخاري، وله خمسة أخرى في مسلم(٥).

قال البخاريُّ رحمه الله (ص٥٩٥ رقم ٢٩٤٦): "حدثنا أبو الوليد [هشام بن عبد الملك الطّيالسيّ]، حدثنا شعبةُ، عن سُلَيمان [بن مِهْران الأعمش]، ومنصور [بن المعتمر]، وقتادة، سمعوا سالم بن أبي الجَعْد، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: وُلِدَ لرجُلٍ منَّا من الأنصار غلامٌ، فأراد أَنْ يُسَمِّيهُ محمّدًا. قال شعبة فِي حديث منصُورٍ: إنَّ الأنصاريَّ قال: حَمَلْتُه على عُنُقِي، فأَتَيْتُ به النَّبيَّ ﷺ. وفي حديثِ سُليمانَ: وُلِدَ له غلامٌ، فأراد أن يُسَمِّيَهُ محمَّدًا. قال: "سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي، فَإِنِّي إِنَّمَا جُعِلْتُ قَاسِمًا، أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ". وقال حُصَيْنٌ: "بُعِثْتُ قَاسِمًا، أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ". قال عمروٌ: أخبرنا شعبة، عن قتادة، قال: سَمِعتُ سالمًا، عن جابرٍ: أراد أن يُسَمِّيَهُ القاسمُ، فقال النَّبيُّ ﷺ: "سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي". وفيه تصريح قتادة بالسماع من ابن أبي الجعد كما نرى. وأخرجه من طريق شعبة عن قتادة به بنحوه مرفوعًا: مسلم (ص٨٨٢ رقم ٦،

---

(٤) الطبقات الكبير، لابن سعد (٣١٩/٨).

(٥) كنت درست الأحاديث الستة، فطالت بنا الدراسة، لذا أكتفي هنا بعرض حديثه في البخاري الذي صرّح فيه قتادة بالسماع، وأما أحاديثه الخمسة في مسلم، فمواضعها (ص٢٢٥ رقم ٥٦٧/٧٨)، (ص٣١٦ رقم ٨٠٩/٢٥٧)، (ص٣١٦ رقم ٨١١/٢٥٩)، (ص٣٦٧ رقم ٩٤٦/٥٧)، (ص٩٤٢ رقم ٢٣٠١/٣٧)

٢١٣٣/٧). والحديث أخرجه البخاريُّ (ص٥٩٥ رقم ٣١١٤، ص٦٧٩ رقم ٣٥٣٨، ص١١٩٢ رقم ٦١٨٧)، ومسلم (ص٨٨٢ رقم ٣، ٤، ٢١٣٣/٧). من طُرُقٍ عن ابن أبي الجَعْد، والبخاريُّ (ص١١٩٢ رقم ٦١٨٦)، ومسلم (ص٨٨٢ رقم ٢١٣٢/٢). من طريق محمّد بن المُنْكَدِر، كلاهما عن جابر بن عبد الله به مرفوعًا، بنحوه.

وله شاهدٌ من حديث أبي هُرَيرة: أخرجه البخاريّ (ص٤٦ رقم ١١٠). من طريق أبي صالحٍ ذَكْوَان السمَّان، و(ص٦٧٩ رقم ٣٥٣٩، ص١١٩٢ رقم ٦١٨٨)، ومسلم (ص٨٨٣ رقم ٢١٣٤/٨). من طريق محمّد بن سِيرين، كلاهما عن أبي هُرَيرة بنحوه مرفوعًا. ومن حديث أنس: أخرجه البخاريّ (ص٣٩٩ رقما ٢١٢٠، ٢١٢١، ص٦٧٩ رقم ٣٥٣٧). من طريق حُميد الطويل، عن أنسٍ بنحوه مرفوعًا.

الثاني: سعيد بن المسيّب

قال القاضي إسماعيل بن إسحاق (٢٨٢هـ) في كتابه أحكام القرآن[٦]: "سمعتُ عليَّ بنَ المديني يُضعِّفُ أحاديث قتادة، عن سعيد بن المسيّب تضعيفًا شديدًا، وقال: أَحْسِبُ أنَّ أكثرها بين قتادةَ وسعيدٍ فيها رِجالٌ"[٧].

وقال أحمّد بن حنبل: "أحاديث قتادة، عن سعيد بن المسيّب، ما أدري كيف هِيَ؟! قد أدخل بينه وبين سعيدٍ نحوًا من عَشَرَة رِجالٍ لا يُعْرَفُون"[٨].

---

(٦) نشرت جزءًا منه دار ابن حزم بتحقيق عامر صبري، وهي قطعة صغيرة من كتاب كبير، معظمه لا زال مفقودًا.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٣٠٩/٨).

(٨) جامع التحصيل، للعلائي (ص٢٥٥). وجاء في العلل، لأحمد (٣٢٢/٣) ذِكْرُ بعضِ هؤلاء الرُّواة الذين يدخلهم قتادة بينه وبين سعيد بن المسيّب، كالقاسم، قال فيه أحمد: "لا أَعْرِفُهُ"، وعون، قال فيه عبد الله: "لا يدري أبي مَنْ هُوَ!"، ويزيد الرِّشْك وغيرُهم.
ثمَّ ذكر الإمام أحمد تلك الأحاديث التي رواها قتادة عن ابن المسيّب بالواسطة في العلل (٣٢٤/٣-٣٣٥).

ففي هذين النَّصين عن الإمامين ابن المديني وابن حنبل ما يشيرُ إلى عدم سماع قتادة من سعيد بن المسيّب، وذلك أنَّه كان يُدْخِلُ رجالاً بينه وبين سعيد، وهي قرينةٌ قويَّةٌ تدلُّ على عدم سماع الرَّاوي عمَّن روى عنه بدون هذه الواسطة، إنْ لم يوجد ما يدلُّ على خلافها.

والملاحظ في النَّصّين السابقين أنَّ الإمامين ابن المديني وابن حنبل لم يجزما بعدم سماع قتادة من سعيد بن المسيّب بدلالة قرينةِ دخول الواسطة بينهما، بل قال عليٌّ: (أَحْسِبُ)، وقال أحمد: (ما أدري كيف هِيَ؟!)، ولعلَّ مردَّ ذلك أنَّ قتادة ثبت لقاؤُه بابن المسيّب عندهما[٩]، فقد ذكر الإمامُ أحمد عن قتادة، أنَّه قال: قلتُ لسعيد بن

(٩) ومع ثبوت اللقاء بين قتادة وسعيد، فقد قدَّم الإمام أحمد رواية يحيى بن سعيدٍ الأنصاريّ عن سعيد بن المسيّب على رواية قتادة عن سعيد، قال أبو داود في سؤالاته لأحمد (ص٢٢٧): "سمعتُ أحمد، سألَهُ رجلٌ عن حديثٍ لسعيد، فقال: يحيى [الأنصاريّ] عن سعيدٍ أصحُّ من قتادة عن سعيد، أيُّ شيءٍ يُصنَعُ بقتادة؟!".

وكان ابن مهدي يقول كما في التهذيب، لابن حجر (٣٠٩/٨): "مالكٌ عن ابن المسيّب أحبُّ إليَّ من قتادة عن ابن المسيّب".

وأمّا ابنُ معين؛ فساوى بين رواية الزُّهريّ وقتادة ويحيى الأنصاري عن ابن المسيّب، قال الدارميُّ عن ابن معين (ص٤٣، ٤٤): "والزُّهريُّ أحبُّ إليك في سعيد بن المسيّب أو قتادة؟ فقال: كلاهُما. قلتُ: فهُما أحبُّ إليك أو يحيى بن سعيد؟ فقال: كلٌّ ثقة".

وفي كلام ابن معين ما يُشعِرُ بصحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيّب؛ إذ لم يُفرّق بين رواية قتادة عن سعيد بن المسيّب، ورواية كلٍّ من الزُّهريّ ويحيى بن سعيدٍ الأنصاري عن سعيدٍ، والزهريُّ ويحيى بن سعيد ثابتٌ سماعهُما من سعيد، فروايةُ قتادة كذلك مساويةٌ لروايتهما في السَّماع، وإلا لو كانت رواية قتادة عن سعيد غيرَ ثابتةٍ أصلاً لما كان لكلام ابن معينٍ وجهٌ، والله أعلم.

المسيّب: إذا لم أُدْرِك الصَّلاة مع الإمام، كيف أُصلِّي؟ قال: صلِّ أربعًا، فإنِّي لا أراك على رَجْلٍ[١٠].

والذي يظهرُ لي صحّة سماع قتادة من سعيد، لأمور: الأوَّل: أنَّ قتادة ذَكَرَ عن نفسِهِ أنَّه لازم سعيد فأخذ ما عنده من العلم والمسائل والحديث، قال قتادة: "كنت عند ابن المسيّب ثلاثةَ أيَّامٍ، وفي رواية: ثمانيةَ أيَّامٍ[١١]، فقال: ارتحل عنِّي فقد أَنْزَفتني"[١٢]. وقال: "عَرَضْتُ على سعيد بن المسيّب صحيفة جابر، فلم يُنكِر"[١٣].

الأمر الثَّاني: نصوص الأئمّة في إثبات السَّماع: فقد نصَّ على سماعه من قتادةَ شعبةُ، حيث قال: "كنت أتفطَّن إلى فَمِ قتادة إذا حدَّث، فإذا حدَّث بما قد سَمِع، قال: حدَّثنا سعيد بن المسيّب... وإذا حدَّث بما لم يسمع، قال: حدَّث سُلَيمان بن يَسَار..."[١٤]. وقال البَردِيجيُّ: "سَمِع قتادة من سعيد بن المسيّب"[١٥].

وجاء عن عليِّ بن المديني ما يُشعِر بصحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيّب، قال عليُّ بن المدِينيّ: "نظرنا فإذا يحيى بن سعيد يروي عن سعيد بن المسيّب ما ليس

---

(١٠) العلل، لأحمد (٣/٣٢٩). وانظر منه (٢/٢٤٤).

والمراد بقوله (رَجْل) أي: ليس على سَفَرٍ؛ لأنَّ المسافر قديمًا كان يمشي على رِجْلَيْه. انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس (٢/٤٩٢).

(١١) الطبقات الكبير، لابن سعد (٩/٢٢٩).

(١٢) التاريخ الكبير، للبخاريّ (٧/١٨٦). وانظر: الثقات، لابن حبان (٥/٣٢٢).

(١٣) العلل، لأحمد (٣/٤٧٠).

(١٤) العلل، لأحمد (٣/٢٤٢). وانظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (٩/٢٢٩).

(١٥) جامع التحصيل،للعلائي (ص٢٥٥).

يروي أحدٌ مثلَها، ونظرنا فإذا الزُّهريُّ يروي عن سعيد بن المسيّب شيئًا لم يروه أحدٌ، ونظرنا فإذا قتادةُ يروي عن سعيد بن المسيّب شيئًا لم يروه أحدٌ"[١٦].

فإنَّ المتأمِّل في هذا النَّصِ يَجِد أنَّ عليَّ بن المديني ذكر ثلاثةً من الرُّواة يروُون عن سعيد بن المسيّب، وهم: يحيى بن سعيد الأنصاريّ، والزُّهريُّ، وقتادة، وكلُّ واحدٍ من هؤلاء الثلاثة يروى عن سعيد أشياءَ لا يرويها الآخر من حديث النَّبيِّ ﷺ؛ لسِعَة علم وحفظ سعيد بن المسيّب، والزُّهريّ ويحيى بن سعيد لا شكَّ في سماعِهما من سعيد بن المسيّب، فدلَّ ذلك على صحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيّب بدلالة الاقتران، وإلا فلو كانت رواية قتادة عن سعيدٍ غيرَ ثابتةٍ، لكان ذكره هنا عَبَثٌ لا فائدةَ منه، والله أعلم.

الأمر الثَّالث: أنَّ رواية شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن شيوخه قيل فيها: إنَّها من أصحِّ الأسانيد، قاله الحافظ حجّاج بن الشَّاعر أو غيرُه[١٧] وفي ذلك إثباتٌ صريحٌ لصحّة سماع قتادة من ابن المسيّب، وإلا فلو كان السَّماعُ غيرَ ثابتٍ، لكان في جعل هذه السّلسة من أصحِّ الأسانيد تناقضٌ أو تساهلٌ على الأقلِّ.

وأنبِّه هنا إلى أنَّ هذه السّلسلة: قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن شيوخه، ليست من أصحِّ الأسانيد على إطلاقها، بل هي مقيَّدةٌ بغير رواية سعيد بن المسيّب عن أبي هُرَيرة مرفوعًا، فقد ذكر ابن رجب في شرح علل الترمذيّ[١٨] تحت عُنوان: ذِكْرُ الأسانيد التي لا يَثْبُت منها شيءٌ، أو لا يَثْبُت منها إلاّ شيءٌ يسيرٌ مَعَ أنَّه قد رُوِى بها أكثرُ من ذلك، سلسلة: قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هُرَيرة، عن النَّبيِّ ﷺ،

---

(١٦) سؤالات ابن أبي شيبة لعليّ بن المدينيّ (ص٨٤).

(١٧) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (١/١١٠).

(١٨) (٢/٨٤٥).

ونقل قول البَردِيجيِّ: "هذه الأحاديث كلُّها معلولةٌ، وليس عند شعبة منها شيءٌ، وعند سعيد بن أبي عَرُوبة منها حديثٌ، وعند هشامٍ منها آخرُ، وفيهما نَظَرٌ".

الأمر الرَّابع: إخراج البخاريِّ ومسلمٍ[١٩] لرواية قتادة عن سعيد بن المسيّب، مصيرٌ منهما إلى صحّة سماع قتادة من سعيد بن المسيّب.

ويبقى هنا الجوابُ عن القرينة التي ضعَّفَ من أجلها عليُّ بن المدينيّ وأحمد بن حنبل رواية قتادة عن سعيد بن المسيّب، وهي أنَّه كان يذكر رجالاً بينه وبين سعيد بن المسيّب، والجواب عن هذه القرينة من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ ذِكْر الوسائط بين راويين لم يثبت التقاؤُهما دليلٌ قويٌّ على عدم السَّماع عمّن رَوَى عنه دون هذه الوسائط، قال ابن رجب: "فإن كان الثِّقة يروي عمّن عاصره أحيانًا، ولم يثبت لُقِيُّه له، ثُمَّ يُدخل أحيانًا بينه وبينه واسطة، فهذا يَسْتَدِلُّ به هؤلاء الأئمَّة على عدم السَّماع منه"[٢٠].

ولكن يَضْعُف احتمال عدم السَّماع إذا ثَبَت لقاؤُه، أو قوي احتمال وقوعه، أو ثَبَت سماعه له في الجُمْلة، وقتادة قد ثَبَت لقاؤُه وسماعه من سعيد بن المسيّب، قال ابن القطَّان الفاسيُّ: "وإذا جاء عنه في روايةٍ إدخال واسطةٍ بينه وبين من كان قد روى الحديث معنعنًا، غلب على الظنِّ أَنَّ الأوَّل مُنقَطِعٌ، من حيثُ يَبْعُدُ أَنْ يكون قد سَمِعه منه، ثمَّ حدَّث به عن رجلٍ عنه. وأقلُّ ما في هذا سُقُوطُ الثِّقَة باتصاله، وقيامُ الرَّيب في ذلك. ويكون هذا أَبْيَنُ في اثنين لم يُعْلَم سماعُ أحدِهما من الآخر، وإن كان الزَّمان قد جمعهما. وعلى هذا المُحدِّثون ... تَجِدُهم دائِبينَ يَقْضُون بانقطاع الحديث المعنعن، إذا رُوِيَ بزيادة واحدٍ بينهُما. بخلاف ما لو قال في الأوَّل: (حدَّثنا، أو أخبرنا، أو سمعتُ)، ثُمَّ نَجِدُه عنه

---

(١٩) سيأتي ذِكْرُ هذه الأحاديث وتخريجُها بعد صفحتين.

(٢٠) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٥٩٣/٢).

بواسطةٍ بينهُمَا، فها هنا نقول: سَمِعَه منه، وَرَوَاهُ بواسطةٍ عنه، وإنَّما قلنا: سَمِعَه منه، لأنَّه ذكر أنَّه سَمِعَه منه، أو حدَّثه به"[٢١]. وهو كلامٌ متينٌ، وتحقيقٌ نفيسٌ.

الوجه الثَّاني: أنَّ قتادة حين جالس سعيد بن المسيّب ثلاثة أيام أو ثمانية ليأخذ عنه العلم، كان هذا العلمُ أغلبه مسائل في الفقه والسِّيرة والتاريخ، وأمّا سماعه لأحاديث النبيِّ ﷺ ـ مع ثبوت سماعه للحديث جملةً من سعيد ـ قليلٌ إذا ما قُورِنَ بتلك المسائل، ويدلُّ عليه ما جاء في الطَّبقات الكبير[٢٢] لابن سعد: "قال عِمْران بن عبد الله: لّما قَدِم قتادة على سعيد بن المسيّب جعل يُسائِلُه أيَّامًا وأكثر، قال: فقال له سعيد: "أَكُلُّ ما سألتني عنه تحفَّظُه". قال: "نعم، سألتُك عن كذا، فقلت فيه: كذا، وسألتُك عن كذا، فقلت فيه: كذا، وقال فيه الحسن: كذا، قال: حتى ردَّ عليه حديثًا كثيرًا". قال: يقول سعيد: "ما كنت أظُنُّ أنَّ الله خلق مثلَك"... قال سلَّام بن مسكين: "وكانت مسائلَ قد دَرَسَها قبل ذلك عند الحسن وغيرِهِ، فسألَهُ عنها".

وقال قتادةُ: "قال لي سعيد بن المسيّب: "ما رأيتُ أحدًا أسأل عمّا يُختلَف فيه منك". قال: قلتُ: "إنَّما يَسألُ مَنْ يَعْقِل عمَّا يُختلَف فيه، فأمَّا ما لا يُختلَف فيه، فَلِمَ يُسألُ عنه"[٢٣]. وحينئذٍ فلا يُستغرَب عدم سماع قتادة لكثيرٍ من الأحاديث من سعيد بن المسيّب[٢٤]، وروايتُه لكثيرٍ من الأحاديث بواسطةٍ، وذِكْرُ الواسطة حينئذٍ دليلٌ على عدم سماع ذلك الحديث المُعيَّن من سعيد بن المسيّب، مع ثبوت سماعه من ابن المسيِّب جملةً.

---

(٢١) بيان الوهم والإيهام، لابن القطَّان الفاسيّ (٤١٦/٢).

(٢٢) (٢٣٠/٩).

(٢٣) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ (٢١٩/٤).

(٢٤) قال قتادةُ كما في العلل، لأحمد (٣٢٤/٣): "حدَّثني داود بن أبي عاصم خمسةَ أحاديث عن سعيد بن المسيّب لم أسمعها منه ـ يعني من سعيدٍ". ثمَّ ذكر الأحاديث الخمسة.

ويفيد هذا النَّصُّ أنَّ ثَمَّةَ أحاديث سمعها قتادة من سعيدِ بن المسيّب.

ويبقي النظر في الأحاديث التي رواها قتادة عن سعيد بالعنعنة، فالذي يظهر أنَّها محمولةٌ على السَّماع، لثبوت سماع قتادة من سعيد بن المسيِّب جملةً، وأمّا رَمْيُه بالتدليس فهو مَغْتَفرٌ في كثرة ما روى، وأنَّ تدليسه في أغلبه من رواية الرَّاوي عمّن عاصره، ولم يسمع منه، الذي يشترط له السَّماع الجُمْليّ دون السَّماع في كلِّ حديثٍ بعينه، والله أعلم(٢٥).

ولقتادة عن سعيد بن المسيّب أربعةُ أحاديث عند البخاريّ ومسلم:

---

(٢٥) مما لا شك فيه أنَّ قتادة يدلس، وأنّه يروي عمن سمع منه ما لم يسمع منه، ولكن لابد من توضيح هذه المسألة على النحو الآتي: أولاً: أنَّ الحاكم ذكره في معرفة علوم الحديث (ص١٦٤) في الجنس الأول من المدلسين، فيمن يدلس عن الثقات الذين تقبل أخبارهم. ثم إنَّ ابن حجر قال في هدي الساري (ص٤٣٦) في معرض الدِّفاع عنه: "إلا أنَّه كان ربما دلَّس". بصيغة التقليل، ولذا فلا يلزم من قوله في طبقات المدلسين (ص٤٣): "مشهور بالتدليس"، أنّه مكثرٌ منه، فمن سبَرَ أحاديثه وعللها، يظهر أنَّ تدليسه قليل في جنب حفظه وكثرة حديثه.

ثانيًا: ما ذكره الأئمة في ترجمته من كثرة روايته عمّن لم يسمع منهم، ويكفى هنا نقل قول أبي داود، كما في سؤالات الآجري (١٣٨/٢): "حدَّث قتادة عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم".

ثالثًا: إنَّ اعتراض ابن عبد البر في التمهيد (٢٨٧/١٩) على من يرى أنَّ قتادة إذا لم يقل سمعت أو حدثنا فلا حُجَّةَ في نقله، بقوله: "وهذا تعسف"، يدل على قَبول عنعنة قتادة مطلقًا فيمن ثبت سماعه منهم، إنما تُرد عنعنته فيمن لم يثبت سماعه منهم، وإن كان معاصرًا له. يؤكده قول شعبة: "كنت أعرف إذا جاء ما سمع قتادة مما لم يسمع"، ... وفيه: "إذا جاء ما لم يسمع، يقول: قال سعيد بن جبير، قال أبو قلابة"، كما في المعرفة والتاريخ للفسوي (٢٠٩/٣)، وفي رواية في العلل، لأحمد (٢٤٢/٣)، قال شعبة: "إذا حدث بما لم يسمع، قال: حدّث سليمان بن يسار". وهؤلاء الثلاثة نفى أئمة النقد سماعه منهم.

لذا فإنَّ الأقرب عندي ذكره في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين الذين احتمل الأئمة تدليسهم لإمامته، أو لكونه قليل التدليس في جنب ما روى من الحديث الكثير، أو لأنَّه لا يُدَلِّس إلا عن ثقة.

الحديث الأوّل: قال الإمام البخاريُّ رحمه الله (ص٢٥٢ رقم ١٢٩٢): "حدَّثنا عَبْدَان [عبدُ اللهِ بن عُثمان بنِ جَبَلَة]، قال: أخبرني أبي، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن ابن عُمَر، عن أبيه رضي الله عنهما، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: "المَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ". تابعَهُ عبدُ الأعلى: حدَّثنا يزيدُ بنُ زُرَيعٍ، حدَّثنا سعيدٌ، حدَّثنا قتادةُ[٢٦]. وقالَ آدمُ [ابنُ أبي إيِّاس][٢٧]: عن شُعبةَ: "المَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الحَيِّ عَلَيْهِ".

وأخرجه من طريق قتادة أيضًا: مسلم (ص٣٥٩ رقم ٩٢٧/١٧). من طريق محمّد بن جعفر، عن شعبة، ومن طريق سعيد بن أبي عَرُوبة، كلاهما (شعبة وسعيد) عن قتادة، عن ابن المسيّب، عن ابن عمر مرفوعًا، بنحو اللفظ الذي صُدِّر به الحديث.

وأخرجه البخاري، رقم (١٢٩١)، ومسلم (ص٩٦٢ رقم ٩٣٣/٢٨). من طريقين عن علي بن ربيعة، عن المغيرة بن شعبة مرفوعًا بنحوه أيضًا. وأخرجه البخاريُّ، رقم (١٢٨٦)، ومسلم، رقم (٢٢، ٩٢٧/٢٣، ٩٢٨). من طريق عبد اللهِ بن عُبَيد الله بن أبي مُلَيكة، وأخرجه مسلم، رقم (٩٣٠/٢٤). من طريق سالم بن عبد الله بن عمر، كلاهما عن ابن عمر مرفوعًا، بلفظ: "إنَّ الميِّت لَيُعَذَّبُ بِبُكاءِ أَهْلِهِ عَلَيهِ" وفيه قِصّةٌ.

---

(٢٦) قال ابن حجر في فتح الباري (٤٥/٤): "وقد وصله أبو يعلى في مسنده عن عبد الأعلى بن حمّاد كذلك".

وهو في مسند أبي يعلى (١٤٤/١ رقم ١٥٦)، عن عبد الأعلى، عن يزيد بن زُرَيع به، بلفظ: (إنَّ الميّتَ يُعذَّبُ في قَبْرِهِ ما نَيحَ عَلَيهِ).

(٢٧) قال ابن حجر في فتح الباري (٤٥/٤): "يعني: بإسناد حديث الباب لكن بغير لفظ المتن، وهو قوله: (يُعذَّبُ بِبُكاءِ الحَيِّ عَلَيهِ) تفرَّد آدم [أي: من بين أصحاب شعبة] بهذا اللفظ".

وأخرجه البخاريُّ، رقم (١٢٩٠)، ومسلم، رقم (١٩، ٩٢٧/٢٠). من طريقين عن أبي بُرْدة بن أبي موسى، عن أبيه أبي موسى الأشعري، وأخرجه مسلم، رقم (١٦، ١٨، ٩٢٧/٢١). من طُرُقٍ عن عبد الله بن عمر وأنس بن مالك، ثلاثتُهم عن عمر مرفوعًا، بألفاظٍ قريبةٍ من اللفظ السَّابق، وفيه قِصّةٌ أيضًا.

وأخرجه البخاريُّ، رقم (١٢٨٩)، ومسلم، رقم (٩٣٢/٢٧). من طريق عَمْرة بنت عبد الرَّحمن، والبخاريُّ (ص٧٥٥ رقم ٣٩٧٨)، ومسلم، رقم (٩٣١/٢٦، ٩٣٢). من طريقين عن هشام بن عُرْوة، عن أبيه عُرْوة بن الزُّبير، والبخاريُّ، رقم (١٢٨٦). من طريق عبد اللهِ بن عُبَيد الله بن أبي مُلَيكة ، عن ابن عباسٍ، ومسلم، رقم (٩٢٩/٢٢). من طريق عبد اللهِ بن عُبَيد الله بن أبي مُلَيكة عن القاسم بن محمّد، أربعتهم عن عائشة، بلفظ: (إنَّه لَيُعَذَّب بخطِيئَتِهِ وذنبِهِ، وإنَّ أهلَهُ لَيَبْكُونَ عليه الآنَ)، واللفظ لعُرْوة بن الزُّبير عند البخاريِّ.

وفي لفظ عَمْرة: (إنَّما مَرَّ رسولُ اللهِ ﷺ على يَهُوديَّةٍ يَبْكِي عَلَيْها أهلُها، فقال: إنَّهُم يَبْكُونَ عَلَيها، وإنَّها لتُعذَّبُ في قَبْرِها). وفي لفظ ابن عباسٍ قول عائشة: (رَحِمَ اللهُ عُمَرَ، واللهِ ما حدَّث رَسُولُ اللهِ ﷺ: إنَّ اللهَ لَيُعَذِّبَ المُؤمنَ بِبُكاءِ أهلِهِ عليهِ، ولكنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: "إنَّ اللهَ ليزِيدُ الكَافِرَ عِذَابًا بِبُكاءِ أهلِهِ عَليهِ". وحَسبُكُم القُرآنَ ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾... قال ابن أبي مُلَكية: "واللهِ ما قال ابنُ عُمَر رضي اللهُ عنهما شيئًا)[٢٨].

---

(٢٨) وظاهر حديث عمر وابن عمر أنَّه متعارضٌ مع حديث عائشة، وبيانُه: أنَّ حديثَ عمر وابن عمر يَدُلَّان على أنَّ الميِّت يُعذَّبُ ببكاء أهله عليه، وأمّا عائشةُ فَنَفَتْ أنَّ الميِّت يُعذَّبُ بِبُكاء أهله عليه، واستدلَّت بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾، وقالت: إنَّما قال ذلك في يهوديٍّ يُعَذَّبُ في قبره، وأهله حوله يبكون، أو قاله النَّبيُّ ﷺ لبيان زيادة تعذيب الكافر في قبره ببكاء أهله عليه.=

الحديث الثَّاني: قال الإمام البخاريُّ رحمه الله (ص٤٩٥ رقم ٢٦٢١): "حدَّثنا مسلم بن إبراهيم، حدَّثنا هشامٌ وشعبة، قالا: حدَّثنا قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، قال: قال النَّبيُّ ﷺ: "الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ".

والحديث أخرجه مسلم (ص٦٦٢ رقم ١٦٢٢/٧). من طريق شعبة، ومن طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة به مرفوعًا، بنحوه. وأخرجه أحمد في المسند (٢٨٣/٥ رقم ٣٢٢١). من طريق وكيع بن الجرَّاح وأبي عامرٍ العَقَدي عبد الملك بن عمرو، عن هشامٍ الدَّستُوائي، عن قتادة به مرفوعًا، بلفظه.

وأخرجه الطبرانيُّ في المعجم الكبير (٢٩٠/١٠ رقم ١٠٦٩٢). من طريق مسلم بن إبراهيم، عن شعبة، وهشامٍ، وأَبان، عن قتادة به بلفظه. ولكن قال الطَّبرانيُّ:

وللعلماء توجيهاتٌ عدّةٌ للتّوفيق بين الحديثين، ليس هذا مَوْضِع ذِكْرُها، ومن أحسنها: "أنَّ المراد بالبُكَاء ما كان من النِّياحة المنهيّ عنها، وأنَّ المراد بالعذاب الذي يُعذَّبُ به الميّت ما ينالُه من الأذى بمعصية أهله لله، واختار هذا جماعةٌ مِنَ الأئمّةِ، من آخرهِم الشَّيخُ تقيُّ الدِّين ابن تيمية".

قاله ابن حجر في التلخيص الحبير (٣٢١/٢). وانظر أقوال العلماء في التوفيق بين الحديثين: التمهيد، لابن عبد البرّ (٢٧٤/١٧)، وتهذيب السُّنن، لابن القيم (٢٩٠/٤)، وفتح الباري، لابن حجر (٣١/٤)، والدِّيباج على مسلم، للسيوطيّ (١٥/٣)، وفيض القدير، للمُناوي (٣٠٣/٦).

ويتأكدُّ الوعيدُ في حقِّ الميّت "إذا عَلِمَ الرَّجلُ المسلمُ ما جاء عن رسول اللهِ ﷺ في النِّياحة على الميّت، والنَّهيّ عنها، والتَّشديد فيها، ولم ينهَ عن ذلك أهلَهُ، ونيح عليه بعد ذلك، فإنّما يُعذَّبُ بما نِيح عليه؛ لأنَّه لم يفعل ما أُمِر به من نهي أهله عن ذلك، وأمرِه إيَّاهُم بالكفِّ عنه، وإذا كان ذلك كذلك، فإنّما يُعذَّب بفعل نفسِهِ وذنبِهِ، لا بذنب غيرِهِ، وليس في ذلك ما يُعارِض قولَ الله عزَّ وجل: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾".التمهيد، لابن عبد البرّ (٢٨٣/١٧).

"وَقَفَهُ هشامٌ، ورفعه الباقون عن النَّبيِّ ﷺ... زاد همّام، قال قتادة: لا نَعْلَمُ القيءَ إلا حرامًا"(٢٩).

قلت: الذي يظهر أنَّ الحديث اختلف فيه على هشامٍ الدَّستُوائي في وَقْف الحديث ورَفْعِه، فرواه مرفوعًا: وكيعٌ، وأبو عامرٍ العَقَدي، ومسلم بن إبراهيم على وجهٍ عندَهُ، عن هشام، عن قتادة به مرفوعًا، ورواه موقوفًا: مسلم بن إبراهيم على الوجه الآخر عنه، عن هشامٍ، عن قتادة به موقوفًا على ابن عباس.

ورواية الرَّفع أرجح لأمور: الأمر الأوَّل: للأكثرية، حيث اتفق وكيعٌ وأبو عامر العَقَدي على رواية الرَّفع، وتفرَّد مسلم بن إبراهيم برواية الوَقْف، بل لمسلم بن إبراهيم روايةٌ مرفوعةٌ توافق رواية وكيع وأبي عامرٍ.

الأمر الثّاني: اتفاق أصحاب قتادة على رواية الرَّفع، وهم: سعيد بن أبي عَرُوبة، وشعبة بن الحجَّاج، وأَبَان بن يزيد العطّار، فما وافق فيه هشامٌ هؤلاء الرُّواة أولى بالترجيح ممّا خالفهم فيه.

الأمر الثالث: أنَّها رواية البخاريّ التي صُدِّر بها التخريج.

وأخرجه مسلم أيضًا، رقم (٥، ١٦٢٢/٦). من طُرُقٍ عن أبي جعفرٍ محمّد بن علي بن الحُسَين، وبُكَير بن عبد الله بن الأشجِّ، عن سعيد بن المسيِّب به مرفوعًا، بنحوه.

وأخرجه البخاريُّ (ص٤٩٦ رقم ٢٦٢٢، وص١٣٣٢ رقم ٦٩٧٥). من طريق أيُّوب السَّختياني، عن عكرمة مولى ابن عباسٍ، عن ابن عباسٍ مرفوعًا، بنحوه. وأخرجه البخاري (ص٤٩٠ رقم ٢٥٨٩)، ومسلم، رقم (١٦٢٢/٨). من طريق عبد الله بن طاوس، عن أبيه طاوس بن كَيْسان، عن ابن عباسٍ مرفوعًا، بنحوه.

---

(٢٩) المعجم الكبير، للطبراني (٢٩٠/١٠).

وله شاهدٌ من حديث عمر بن الخطَّاب: أخرجه البخاريُّ (ص٢٩٠ رقم ١٤٩٠). من طريق سالم بن عبد الله، و(ص٥٧٥ رقم ٣٠٠٢). من طريق نافعٍ مولى ابن عمر، كلاهما عن ابن عمر، وأخرجه البخاريُّ أيضًا، الأرقام (١٤٩٠، ٢٦٢٣، ٢٦٣٦، ٢٩٧٠، ٣٠٠٣). من طريق مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم القُرشيّ مولى عمر بن الخطَّاب، كلاهما (ابن عمر، وأسلم) عن عمر مرفوعًا بنحوه، وفيه قِصَّة.

الحديث الثَّالث: قال الإمام مسلم رحمه الله (ص٤٦٩ رقم ١١٩٨): "وحدَّثنا أبو بكر بن أبي شَيْبة، حدَّثنا غُنْدَر عن شعبة، ح وحدَّثنا ابن المثنَّى وابن بَشَّار، قالا: حدَّثنا محمَّد بنُ جَعْفَر، حدَّثنا شعبةُ، قال سمعتُ قتادة يُحدِّثُ عن سعيد بن المسيّب، عن عائشة رضي الله عنها، عن النَّبيِّ ﷺ أَنَّهُ قال: "خَمْسٌ فَوَاسِقَ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالحَرَمِ: الحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الأَبْقَعُ[٣٠]، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ[٣١]، وَالحُدَيَّا[٣٢]".

وأخرجه البخاريُّ (ص٣٤٩ رقم ١٨٢٩، ص٦٣٢ رقم ٣٣١٤)، ومسلم، رقم (٦٩ -١١٩٨/٧١). من طُرُقٍ عن الزُّهريِّ، وأخرجه مسلم، رقم (١١٩٨/٦٨). من طريق هشام بن عُرْوة، كلاهما عن عُرْوة بن الزُّبير، عن عائشة مرفوعًا، بنحوه. وأخرجه مسلم، رقم (١١٩٨/٦٦). من طريق القاسم بن محمّد، عن عائشة مرفوعًا، بنحوه.

---

(٣٠) وهو الذي في ظهره أو بطنه بياضٌ. المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي (١١٤/٨).

(٣١) وهو كلُّ سَبُعٍ يَعْقِرُ، أي: يَجرَحُ ويقْتُل ويَفْتَرِس، كالأسدِ والنِّمِر والذِّئب، سمَّاها كَلْبا لاشتراكها في السَّبُعيّة. النهاية، لابن الأثير (ص٦٣١).

(٣٢) هو الطَّائر المعروف.

وله شاهدٌ من حديث ابن عمر: أخرجه البخاريُّ، رقم (٣٣١٥)، ومسلم، رقم (١٩٩٩/٧٩). من طريق عبد الله بن دينار، ومسلم، رقم (٧٢، ٧٦، ١١٩٩/٧٧). من طُرُقٍ عن سالم بن عبد الله بن عمر، ونافع مولى ابن عمر، ثلاثتُهم عن ابن عمر مرفوعًا بنحوه.

ومن حديث حفصة: أخرجه البخاريُّ (ص٣٤٩ رقم ١٨٢٨)، ومسلم (ص٤٧٠ رقم ١٢٠٠/٧٣). من طريق الزُّهريِّ، عن سالمٍ، عن ابن عمر، عن حفصة زوج النَّبيِّ ﷺ مرفوعًا، بنحوه. وأخرجه مسلم، رقم (٧٤، ١٢٠٠/٧٥). من طريق زيد بن جُبَير، عن ابن عمر، عن إحدى نِسْوة النَّبيِّ ﷺ مرفوعًا، بنحوه.

الحديث الرَّابع: قال الإمام مسلم رحمه الله (ص٨٨١ رقم ٢١٢٧/١٢٤): "وحدَّثني أبو غسَّان المِسْمَعِيُّ ومحمَّد بن المثنَّى، قالا: أخبرنا معاذ ـ وهو ابن هشام ـ، حدَّثني أبي، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب: أنَّ معاويةَ قال ذاتَ يومٍ: إنَّكم قد أحدثتُم زِيَّ سَوْءٍ، "وإنَّ نبيَّ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ الزُّورِ". قال: وجاء رَجُلٌ بِعَصًا على رأسها خِرْقَةٌ، قال معاوية: ألا وهذا الزُّورُ. قال قتادةُ: يعني ما يُكَثِّرُ به النِّساءُ أشعارَهُنَّ من الخِرَقِ".

والحديث أخرجه البخاريُّ (ص٦٧١ رقم ٣٤٨٨، ص١١٥٣ رقم ٥٩٣٨)، ومسلم (٢١٢٧/١٢٣). من طريق شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن سعيد بن المسيّب به مرفوعًا، بنحوه.

وأخرجه البخاريُّ، رقما (ص٦٦٨ رقم ٣٤٦٨، ص١١٥٢ رقم ٥٩٣٢)، ومسلم، رقم (٢١٢٧/١٢٢). من طُرُقٍ عن الزُّهريِّ، عن حُمَيد بن عبد الرَّحمن بن عَوْف، عن معاوية مرفوعًا، بمعناه.

والزُّور: جاء تفسيره في قول قتادة الذي ذكره مسلمٌ عَقِبَ الحديث، وهو وِصَالُ الشَّعَر كما جاء تفسيره في رواية البخاريّ من طريق عمرو بن مُرَّة عن سعيد بن المسيّب، وفيه: "الزُّور: يعني الواصلةَ في الشَّعَر".

وأصل معنى الزُّور: الكَذِبُ والباطلُ والتُّهمةُ[٣٣]. والنَّهيُّ عن وَصْل الشَّعَر له شاهدٌ من حديث عبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وأسماء ابنتي أبي بكرٍ.

فحديث عبد الله بن عمر، أخرجه مسلم، رقم (٢١٢٤/١١٩). من طُرُقٍ عن نافعٍ عن ابن عمر مرفوعًا.

وحديث عبد الله بن مسعود، أخرجه مسلم، رقم (٢١٢٥/١٢٠). من طُرُقٍ عن عَلْقَمة بن قَيْس، عن ابن مسعودٍ مرفوعًا. وحديث جابر بن عبد الله، أخرجه مسلم، رقم (٢١٢٦/١٢١). من طريق أبي الزُّبير محمّد بن مسلمٍ المكّي، عن جابر مرفوعًا.

وحديث عائشة، أخرجه مسلم، رقم (١١٨، ٢١٢٣/١١٧). من طُرُقٍ عن صفيّة بنت شَيْبة، عن عائشة مرفوعًا. وحديث أسماء، أخرجه مسلم، رقم (١١٥، ٢١٢٢/١١٦). من طريقين عن فاطمة بنت المنذر وصفيّة بنت شَيْبة، عن أسماء مرفوعًا.

الثالث: مُعَاذة بنتُ عبدِ اللهِ العَدَويّة، أم الصهباء البصرية

نفى يحيى بن سعيد القطَّان سَمَاع قتادة من مُعَاذة، فقال: "قتادة لم يَصِح عن مُعَاذة"[٣٤]. أي: لم يصح ويَثْبُت له سماعٌ من مُعَاذة.

---

(٣٣) النهاية، لابن الأثير (ص٤٠٤).

(٣٤) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٧٤). وانظر: العلل، لأحمد (٢٢٧/٣).

ونَقَل الميمونيُّ عن أحمد نفي سَمَاع قتادة من مُعَاذة بلفظٍ فيه نوعٌ من التَّشكيك في عدم السَّماع فقال: "يقولون: إنَّ قتادة لم يَسْمَع من مُعَاذة"[٣٥]. وتأمّل قولَهُ: (يقولون) أي: على حدِّ قولهم وزعمِهِم، فلو كان أحمدُ جازمًا بعدم السَّماع لما جاء بهذه اللفظة الدالة على الشكِّ في نفي السَّماع.

وقال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: وقلتُ له: أبو قِلَابة عن مُعاذةَ، أحبُّ إليك أو قتادةُ عن مُعَاذة؟. فقال: "جميعًا ثِقَتانِ، وأبو قِلَابة لا يُعْرَفُ له تدليسٌ"[٣٦].

ولمعرفة موقف أبي حاتم من سماع قتادة من مُعَاذة، لابد من معرفة المراد من قوله عن أبي قِلَابة: (لا يُعْرَفُ له تدليسٌ). فقد حمل ابن حجر[٣٧] قول أبي حاتم: (ولا يُعْرف له تدليسٌ) على روايتِه عمّن سَمِع منه ما لم يسمع مِنهُ، وهذا هو التدليس الذي لا يُعْرف عند أبي قِلَابة، واستند في حصر مدلول التَّدليس على هذا المعنى بما عُرِف عن أبي قِلَابة من إكثارِه الرِّواية عمَّن عاصرَهُم ولم يسمع منهُم، بما ذكره أبو

---

(٣٥) العلل، لأحمد، رواية المَرُّوذي وغيرِه (ص١٩٨)، وانظر: مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود (ص٤٥٣).

(٣٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥٨/٥).

(٣٧) حيث قال في التهذيب (٢٠٢/٥) في ترجمة أبي قِلَابة: "وقال أبو حاتم: "لم يسمع من أبي زيد عَمْرو بن أَخْطَب، ولا يُعْرَف له تدليسٌ"، وهذا ممَّا يقوّي من ذهب إلى اشتراطِ اللِّقاء في التدليس، لا الاكتفاءِ بالمعاصرة". وابن أخطب صحابيٌّ جليل نزل البصرة، جاوز عمرُه المائة، كما في الإصابة، لابن حجر (٥٩٩/٤) و(١٥٨/٧)، فأبو قِلَابة كان معاصرًا له، ومع ذلك لم يسمع أبو قِلَابة منه، فدلَّ ذلك على اشتراط اللقاء دون الاكتفاء بالمعاصرة، كذا قال ابن حجر، وفي كلامه مناقشةٌ ليس هذا موضعُ ذِكْرُها.

وانظر: المرسل الخفيّ، لحاتم العوني (٥٩/١).

حاتم نفسُه حين نفى سماع أبي قِلَابة من عددٍ الرُّواة عاصرَهُم ولم يسمع منهم[٣٨]، فدلَّ على أنَّ التدليس المنفيَّ في قول أبي حاتم هو روايتُه عمَّن سَمِع منه ما لم يسمع منه، لا روايتُه عمَّن عاصره ولم يسمع منه، وحينئذٍ فهذا التدليس المنفيّ عن أبي قِلَابة ثابتٌ في قتادة.

ولكن ردَّ هذا الاستدلالَ المُعلِّميُّ في تعليقه على الجرح والتعديل (٨٥/٥) لابن أبي حاتم، فقال: "حمله ابن حجر على معنى أنَّه لم يكن يُرْسِل عمَّن قد سَمِع منه، ويحتمل أن يكون المرادُ أنَّه لم يَكُن يُرسِل على سبيل الإيهام، وإنَّما يُرسِلُ عمَّن قد عَرِف النَّاسُ أنَّه لم يَلْقَهُ".

ولتوضيح كلام المُعلِّمي أقول: إنَّ روايةَ أبي قِلَابة عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهُم قد تكون واضحةُ الانقطاع عند أبي حاتم، ظاهرةُ الإرسال، إذ إنَّ الوضوح والخفاء أمران نسبيِّان، يختلفُ فيهما النَّاسُ، فتعليل نفي أبي حاتم للتدليس عن أبي قِلَابة، مع روايتِه عمَّن عاصرُهم ولم يلقَهُم، هو: أنَّ عدم سماع أبي قِلَابة منهم ظاهرٌ عند أبي حاتم لا خَفَاء فيه، ولذلك لم يَصِفْه بالتدليس، فإن روى أبو قِلَابة عمَّن عاصرهُم معاصرةً قويَّةً ولم يسمع منهم، مع عدم ظهورِ الانقطاع بينهما، كانت روايتُه حينئذٍ تدليسًا لما فيها من خَفَاء وسِتْرٍ. ويحتملُ أن يكون مقصود أبي حاتم من نفيه التدليس خصوص رواية أبي قِلَابة عن مُعَاذة، وأنَّه لا يُعْرَف له عنها تدليسًا، لا أنَّه ينفي عنه التدليس مطلقًا، ويشهد لذلك أنَّ قتادة الذي سُئِل أبو حاتم عنه وعن أبي قِلَابة في روايتِهما عن مُعَاذة، قد نفى سماعه منها غيرُ واحدٍ من الأئمّة كما تقدَّم، ومُعَاذة تابعيّةٌ بصريَّةٌ، فهي معاصرةٌ وبَلِديّةٌ لكُلٍّ من قتادة وأبي قِلَابة، لذلك فإنَّ رواية قتادة عنها مع عدم السَّماع تعتبر تدليسًا بمعنى (رواية الرَّاوي عمَّن عاصره ولم يسمع منه)، فنفى أبو حاتم عن أبي قِلَابة ما وقع من قرينِه قتادة

(٣٨) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٠٩)، والجرح والتعديل (٥٨/٥).

الذي سُئِل عنه معه، في خصوص روايته عن مُعَاذة. وعليه فإنَّ مراد أبي حاتم من قوله عن أبي قِلَابة (ولا يُعْرَف له تدليسٌ) يحتمل: لا يُعْرَف له روايةٌ عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم مع ظهور الانقطاع، فلا تدليس، ولا خَفَاء، ولا سِتْر حينئذٍ، أو لا يعرف له تدليسٌ عن مُعَاذة على وجه الخُصوص، وإنَّما يُعْرَف هذا التدليس عن قتادة، بأن يروي عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم على وجهٍ فيه خفاءٌ وسِتْرٌ، أو في رواية قتادة عن مُعَاذة تدليسٌ على وجه الخُصُوص مع المعاصرة القويَّة بينهما[٣٩].

فحينئذٍ لابد لنفي هذا النَّوع من التدليس عن قتادة، وهو: روايتُه عمّن عاصره ولم يسمع منه، كروايتِه هنا عن مُعَاذة ـ من ثبوت اللقاء أو السَّماع ولو لمرَّةٍ واحدة بينهما، وهذا ما اشترطه أبو حاتم في رواية قتادة عن مُعَاذة، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي: قلتُ: قتادةُ عن مُعَاذة أحبُّ إليك، أو أيُّوب عن مُعَاذة؟. فقال: "قتادةُ إذا ذَكَرَ الخَبَر"[٤٠]. أي: إذا ذَكَرَ السَّماع.

قلت: وقد صرَّح قتادةُ بالسَّماع من مُعَاذة وسيأتي عند البخاريّ، ومسلم، وكذلك عند أحمد[٤١].

فالذي يظهر: أنَّ قتادة سَمِع من مُعَاذة، والله أعلم.

ولقتادة عن مُعَاذة حديثان عند البخاري ومسلم:

الحديثُ الأوّل: قال الإمام البُخاريُّ رحمه الله (ص٨٣ رقم ٣٢١): "حدَّثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدَّثنا همَّام، قال: حدَّثنا قتادة، قال: حدَّثتني

---

(٣٩) انظر: المرسل الخفي، لحاتم العوني (١/٥٨-٦٧).

(٤٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧/١٣٥).

(٤١) المسند، لأحمد (٤١/٣٧٩ رقم ٢٤٨٨٦، ٤١/٤٥٠ رقم ٢٤٩٨٤، ٤٢/٢١٣ رقم ٢٥٣٤٩).

مُعَاذة: أنَّ امرأةً قالت لعائشة: أَتُجزِي إحدانا صلاتُها إذا طَهُرت؟. فقالت: أحرُوريَّةٌ أنتِ؟. كُنَّا نَحِيضُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَا يَأْمُرُنَا بِهِ. أَوْ قَالَتْ: فَلَا نَفْعَلُهُ".

وأخرجه أحمد في المسند (٤١/١٧٩ رقم ٢٤٦٣٣، ٤١/٣٧٩ رقم ٢٤٨٨٦، ٢٤٨٨٧، ٤٢/٤٥ رقم ٢٥١٠٩). عن بَهْز بن أسد، وعفَّان بن مسلم، ويزيد بن هارون، ثلاثتُهم عن همّام بن يحيى به مرفوعًا بنحوه.

وفيه تابع موسى بنَ إسماعيل: عفَّانُ بذِكْر سماع قتادة من مُعَاذة.

وكذا ثَبَت صحيحًا من غير طريق قتادة، أخرجه مسلم (ص١٥٢ رقم ٦٧ - ٦٩/٣٣٥). من طريق أبي قِلَابة، ويزيد بن أبي يزيد الرِّشْك، وعاصم بن سُلَيمان الأَحْول، ثلاثتُهم عن مُعَاذة مرفوعًا بنحوه.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام مسلم رحمه الله (ص٢٨٤ رقم ٧١٩/٧٩).: "وحدَّثني يحيى بن حَبِيب الحارثيّ، حدَّثنا خالد بن الحارث، عن سعيد، حدَّثنا قتادة: أنَّ مُعَاذة العَدَويَّة حدَّثتُهم عن عائشةَ قالت: "كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعاً وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللهُ".

المبحث الثاني: ما جاء في صحيح البخاري، وهم ثلاثة شيوخ

الأول: عِكْرمة، مَوْلى ابنِ عبَّاس

قال المرُّوذِيّ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل بعد ذكره لحديثٍ من رواية قتادة عن عِكْرمة[٤٢]: "إنَّهم يقولون[٤٣]: إنَّ قتادة لم يسمع من عِكْرمة. قال: "هذا لا يَدْري

---

(٤٢) الحديث الذي ذكره، جاء من طريق حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا: رأيت ربي.

(٤٣) ولعلَّ من هؤلاء أيُّوب السَّختياني، فقد قيل لأحمد بن حنبل: روى عن أيُّوب، قال: "لم يسمع قتادةُ من عِكْرمة إلا حديثين". قال: "باطلٌ، قد روى عنه أحاديث". بحر الدم، لابن المبرِّد (ص٤٢٢-٤٢٣).

الذي قال!" وغَضِب، وأخرج إليَّ كتابه فيه أحاديث ممَّا سَمِع قتادة من عِكْرمة، فإذا ستّةُ أحاديث[٤٤]: (سمعتُ عِكْرمة).

وقال أبو عبد الله: "قد ذَهب من يُحسِنُ هذا"، وعَجِب من قومٍ يتكلمون بغير علمٍ، وعجب من قول من قال: لم يسمع! وقال: "سبحان الله! فهو قَدِم إلى البصرة[٤٥] فاجتمع عليه الخَلْقُ".

وقال يزيد بن حازم: هذا رواه حمَّاد بن زيد: "إنَّ عِكْرمة سأل عن شيءٍ من التَّفسيرِ، فأجابه قتادةُ"[٤٦].

وفي هذا النَّقل عن أحمد إثباتٌ لسماع قتادة من عِكْرمة، وردٌّ على من نفى السَّماع، وما ذَكَرَه من قُدِوم عِكرمة البصرة واجتماعِ الخلق عليه، وكذا سؤالُه قتادةَ عن شيءٍ من التَّفسير، هي قرائنُ تؤيِّد ما ذكر أحمد بن حنبل من ثبوت السَّماع. وليس في هذا النَّقل ما يَقْصِرُ السَّماع على هذه الأحاديث السِّتة، وإنَّما مراد أحمد بن حنبل إثبات أصل سماع قتادة من عِكْرمة بدليل ثبوت السَّماع في عدَّة أحاديث. وأمّا ما روي عن قتادة أنَّه قال: "ما حَفِظتُ عن عِكْرمة إلا بيتَ شِعْرٍ"[٤٧]. فقد علَّق عليه الذهبيُّ

---

(٤٤) وفي طبقات الحنابلة، لأبي يعلى (٨٢/٣): أخرج خمسة، ستَّة أحاديثَ، أو سبعة.
هذا، ولم أقف على تعيين هذه الأحاديث السّتّة التي صرَّح فيها قتادة بالسَّماع من عِكْرمة، وإنَّما أخرج البخاريُّ ثلاثة أحاديث يأتي تخريجُها عند ذِكْر مرويَّات قتادة عن عكرمة، في واحدٍ منها تصريحٌ بالسَّماع، والله أعلم.

(٤٥) انظر قُدُومَهُ البصرة: تاريخ دمشق، لابن عساكر (١١٧/٤١).

(٤٦) المنتخب من العلل للخلّال، لابن قُدَامة المقدسيّ (ص٢٨٣).

(٤٧) انظر: الكامل، لابن عدي (٢٦٧/٥)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر (١١٧/٤١).

قائلاً: "فعلى هذا روايتُه عنه تدليسٌ، وفي صحيح البخاريّ لقتادة عن عكرمة أربعةُ أحاديث..."(٤٨).

قلت: يَصحُّ كلام الذهبي إن ثبتت هذه العبارة عن قتادة، وفي ثبوتها عندي نظر، بل هي منكرة إسنادًا ومتنًا كما قال الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف في الصفحة الأخيرة من رسالته الموسومة أحاديث ومرويات في الميزان.

من جهة أخرى تقدَّم أنَّ غالبَ تدليس قتادة هو من روايته عمَّن عاصرهم ولم يسمع منهم، وعليه فإذا ثبت سماعُه ممَّن عاصره ـ كما هو الحال مع عِكْرمة ـ فإنَّه يحمل باقي حديثه الذي رواه بالعنعنة على السَّماع، وأمَّا إذا كان تدليس قتادة من روايته عمَّن سَمِع منه ما لم يسمع منه، وهو ما قصده الذهبيُّ بقوله: "فعلى هذا روايتُه عنه تدليسٌ"؛ إذ السَّماعُ بين قتادة وعكرمة ثابتٌ، فهذا النوع من التدليس مغتفرٌ في جَنْب كثرة ما روى من الأحاديث كما تقدَّم تحقيقه، والله أعلم.

ولقتادةَ عن عِكْرمة ثلاثةُ أحاديث عند البخاريّ: الحديث الأوَّل: قال الإمام البخاريُّ رحمه الله (ص١٦٢ رقم ٧٨٨): "حدَّثنا موسى بن إسماعيل، قال: أخبرنا همَّام، عن قتادة، عن عِكْرمة قال: صلَّيتُ خَلْفَ شيخٍ(٤٩) في مكَّة، فكبَّر ثِنتَينِ وعِشْرينَ تكبيرةً، فقلتُ لابن عبّاسٍ: إنَّه أحمقٌ. فَقَالَ: "ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ(٥٠)؛ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ".

---

(٤٨) سير أعلام النبلاء، للذّهبيّ (٢٦/٥). وسيأتي تخريج أحاديثه في المرويات.

(٤٩) ذكر ابن حجر في فتح الباري (٢٧١/٢) أنَّ عِكْرمة سمَّاه في بعض الطُّرق أبا هُرَيرة.

(٥٠) أي: فَقَدَتْكَ، والثَّكَلُ والثُّكْل: فَقْدُ الولد، وهو دعاء عليه بالموت لسُوء فعله أو قوله، ويجوز أن يكون من الألفاظ التي تَجْري على ألسنةِ العرب، ولا يُرَاد بها الدُّعاء. النهاية، لابن الأثير (ص١٢٥). قال ابن حجر في فتح الباري (٢٧٢/٢): "واستحقَّ عِكْرمةُ ذلك عند ابن عبَّاسٍ، لكونه نَسَبَ ذلك الرَّجُلَ الجليلَ إلى الحُمْقِ، الذي هو غايةُ الجهل، وهو بريءٌ من ذلك".

وقال موسى: حدَّثنا أَبَانُ، حدَّثنا قتادةُ، حدَّثنا عِكْرمةُ".

وفي المتابعة التي ذكرها البُخاريُّ من طريق أَبَان عن قتادة تصريحُ قتادة بالسَّماع من عِكْرمة.

الحديث الثاني: قال الإمام البُخاريّ رحمه الله (ص١١٤٧ رقم ٥٨٨٥): "حدَّثنا محمَّد بن بَشَّار، حدَّثنا محمَّد بن جَعْفَر، حدَّثنا شعبةُ، عن قتادةَ، عن عِكْرمةَ، عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: "لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ المُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ". وأخرجه البخاريُّ، الصَّحيح رقما (٥٨٨٦، ٦٨٣٤). من طريق يحيى بن سعيدٍ الأنصاريّ، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ مرفوعًا بمعناه، وفيه زيادة: ("وأخرجُوهم من بُيوتِكُم"، قال: فأخرج النَّبيُّ ﷺ فُلانًا، وأخرج عُمَرُ فُلانًا).

الحديثُ الثَّالث: قال البخاريُّ رحمه الله (ص١٣١٤ رقم ٦٥٠٠): "حدَّثنا آدم، حدَّثنا شعبة، عن قتادة، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ: عن النَّبيِّ ﷺ قال: "هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ[٥١]" يَعْنِي: الخِنْصَرَ والإِبْهَامَ. حدَّثنا محمَّد بن بَشَّار، حدَّثنا ابنُ أبي عَدِي، عن شُعبة، عن قتادةَ، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ قال: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ نَحْوَه".

الثاني: أبو رافعٍ الصَّائغ

نفى سماعَ قتادةُ من أبي رافعٍ عددٌ من الأئمّةِ النُّقّاد، وهاك أقوالهم:

قال أحمد بن حنبل: قال شعبة: "لم يسمع قتادةُ من أبي رافعٍ شيئًا". قال أحمد مستدلاً لكلام شعبة: "أدخل بينه وبين أبي رافعٍ خِلاسًا والحَسَن"[٥٢]. وقال شعبة

---

(٥١) أي: في الدِّيَة، فلا فرق بين أصابع اليد في مقدار الدِّيَة، وهي عُشْر دِيَة النَّفسِ. انظر: فتح الباري، لابن حجر (١٢/٢٢٥).

(٥٢) العلل، لأحمد (١/٥٢٨). وانظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٦٩).

أيضًا: "لم يلق قتادةُ أبا رافعٍ، إنَّما كتب عن خِلَاسٍ عنه"[٥٣]. وقال أبو داود: سُئِل أحمد: سَمِع قتادةُ من أبي رافعٍ؟ قال: "لا يُشبِهُ؛ لأنَّه يُدخِلُ بينهُما رَجُلينِ: الحسن وخِلَاس"[٥٤]. وقال أحمد أيضًا: "ولم يسمع قتادةُ من أبي رافعٍ"[٥٥].

وذَكَر نفيَ السَّماع أيضًا إسحاقُ بنُ منصور الكَوْسَج عن يحيى بن معين[٥٦]. وقال أبو عليٍّ اللؤْلُؤيُّ: سَمِعتُ أبا داودَ يقولُ: "قتادةُ لم يَسْمَع من أبي رافعٍ شيئًا"[٥٧]. وقال الدَّارقطنيُّ: "وقتادة لم يسمع من أبي رافعٍ، وإنَّما سَمِع حديث أبي رافعٍ، عن الحسن البصريّ، عن[٥٨] خِلَاس بن عمروٍ عنه"[٥٩].

فهذه نصوصُ الأئمّة تدلُّ صراحةً على نفي سماع قتادة من أبي رافعٍ، وقد استدلَّ أحمدُ وشعبة على ذلك بذِكْر الواسطةِ الثابتةِ في أكثر الأحاديث المُخرَّجة في الكتب السِّتة وغيرِها من كتب السُّنَّة، وهي: الحَسَن البصريُّ، وخِلَاس بن عمروٍ، وذِكْر الواسطةِ دليلٌ قويٌّ على عدم السَّماع في حقِّ من لم يثبت اللِّقاءُ بينهما.

ولكن رَدَّ القول بعدم السَّماع المِزّيُّ[٦٠]، والذَّهبيُّ[٦١]، وابنُ حجر[٦٢]، واستدلُّوا بما جاء في صحيح البُخاريّ من تصريح قتادة بالسَّماع من أبي رَافعٍ، فقد

---

(٥٣) العلل، لأحمد، رواية المرُّوذيّ وغيرِه (ص١٩٧).
(٥٤) مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود (ص٤٥٢).
(٥٥) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٧٢).
(٥٦) انظر: المصدر نفسه (ص١٧٢).
(٥٧) السُّنن، لأبي داود (٧٦٩/٢).
(٥٨) لعلَّها: (وعن)، لأنَّ قتادةَ إنَّما يروي عن الحسن البصريّ، وعن خِلَاس بن عمرو.
(٥٩) العلل، للدَّارقطنيّ (٢٠٩/١١).
(٦٠) انظر: تهذيب الكمال، للمزّي (٥١٤/٢٣)، وتحفة الأشراف، له أيضًا (٣٩٢/١٠).
(٦١) انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٢٨٣/٥).
(٦٢) انظر: تغليق التعليق، لابن حجر (١٢٣/٥)، وفتح الباري، له أيضًا (٣١/١١)، (٥٢٦/١٣).

أخرج في الصَّحيح(ص١٤٤٢ رقم ٧١١٤)، قال: "وقال لي خليفة بن خيَّاط، حدَّثنا مُعْتَمِر، سمعتُ أبي، عن قتادة، عن أبي رافعٍ عن أبي هُرَيرة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: "لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ كتابًا عِندَه: غَلَبَتْ – أو قال: سَبَقَتْ – رَحمتي غَضَبي، فهو عنده فوقَ العَرْشِ". ثم أخرجه بعده مباشرةً، رقم (٧١١٥). من طريق محمَّد بن إسماعيل، حدَّثنا مُعْتَمِر، سمعتُ أبي يقولُ: حدَّثنا قتادةُ: أنَّ أبا رافعٍ حدَّثَهُ: أنَّه سَمِع أبا هُرَيرة بنحوه. ففيه تصريح قتادة بالسَّماع من أبي رافعٍ، ممّا جعل ابنُ حجر يحمل كلام أبي داود على حديثٍ بعينِه، فإنَّه أوردَ مقالةَ أبي داود ثُمَّ قال: "كأنَّه يعني حديثاً مخصوصًا، وإلا ففي صحيح البخاريِّ تصريحٌ بالسَّماع منه"[٦٣].

قلت: تقدَّم قَوْلُ أبي داود في سننه: "قتادةُ لم يَسْمَع من أبي رافعٍ شيئًا، من رواية أبي عليٍّ اللؤلُؤيّ عنه.

وقد وقعت كلمة (شَيْئًا) في السُّنن بين قوسين[٦٤]، لذا نبَّه ابن حجر على أنَّ هذه اللفظة ثابتةٌ في رواية ابن العَبْد دون رواية اللُّؤْلُؤي[٦٥]، وهو الذي حدا[٦٦] به أن يجعل مراد أبي داود نفي السَّماع في حديثٍ بعينه.

وأُجِيب عن استدلال المزِّي والذَّهبي وابنِ حجر لإثبات السَّماع: بأنَّ الحديث اختُلِف فيه على مُعْتَمِر بن سُلَيمان التَّيميِّ في ذِكْر سماع قتادة من أبي رافعٍ وعدمِهِ، فالذين لم يذكروه: خليفة بن خيَّاط عند البخاريّ، رقم (٧٥٥٣)، وعليُّ بن بَحْر عند أحمد في المسند (٥١٩/١٤ رقم ٨٩٥٨)، وعاصم بن النَّضر عند الطَّبرانيِّ في المعجم الأوسط (١٨٩/٣ رقم ٢٨٨٩)، ويحيى بن خَلَف عند ابن أبي عاصم، السُّنَّة (٢٧٠/١ رقم ٦٠٨).

---

(٦٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٣٠٨/٨).

(٦٤) انظر: السُّنن، لأبي داود (٢٣٦/٥).

(٦٥) فتح الباري، لابن حجر (٣١/١١).

(٦٦) أي: الذي ساقه إلى ما قال. انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٢٧/٢).

وتفرَّد محمّد بن إسماعيل بن أبي سَمِينة عند البخاريِّ، رقم (٧٥٥٤) بذِكْر سماع قتادة من أبي رافعٍ.

ونقل ابن رجب عن أحمد ما يدلُّ على أنَّ التصريح بالسَّماع في هذا الموضع خَطَأٌ من سليمان التَّيميِّ، فقال: "قال أبو بكرٍ الأَثْرم في كتاب النَّاسخ والمنسوخ[٦٧]: "كان التَّيميُّ من الثِّقات، ولكن كان لا يقومُ بحديث قتادة". وقال أيضًا: "لم يكن التَّيميُّ من الحفَّاظ من أصحاب قتادة". وذكر له أحاديثَ وَهِمَ فيها عن قتادة...

منها: أنَّه روى عن قتادة: أنَّ أبا رافعٍ حدَّثَهُ. ولم يسمع قتادةُ من أبي رافعٍ شيئًا. وقد ذكر الأَثْرم في العلل[٦٨] أنَّه عَرَضَ هذا الكلام كلَّه على أحمد، قال: فقال أحمد: "هذا اضْطِرابٌ". هكذا حَفِظتُ"[٦٩].

وقد ورد تصريحٌ آخر لقتادةَ بالسَّماع من أبي رافعٍ، وهو ما أخرجه ابن ماجه في السُّنن (ص٦٧٨ رقم ٤٠٨٠)، قال: حدَّثنا عبد الأعلى، حدَّثنا سعيد، عن قتادة، قال: حدَّثنا أبو رافعٍ، عن أبي هُرَيرة قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: "يأجُوجُ ومَأْجُوجُ يَحْفُرُونَ كُلَّ يَومٍ ..." الحديث.

وردَّهُ المُعَلِّمِيُّ ردًّا قويًّا متينًا، فقال: "وأمّا سعيد فرواه عنه فيما وَقَفْتُ عليه ثلاثة:

الأوَّل: يزيد بن زُرَيع عند ابن جَرِير[٧٠]، وفيه أيضًا (قتادةُ، عن أبي رافعٍ).

---

(٦٧) لم أقف على هذا النَّقل في المطبوع من كتاب ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي بكرٍ الأثرم.

(٦٨) لم أقف على هذا النَّقل في المطبوع من كتاب سُؤَالات أبي بكرٍ الأثرم لأحمد بن حنبل.

(٦٩) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/٧٨٨، ٧٨٩).

(٧٠) انظر: جامع البيان، لابن جرير (١٥/٣٩٨).

الثَّاني: عبد الأعلى بن عبد الأعلى عند ابن ماجه، وفيه (قتادةُ قال: حدَّث أبو رافعٍ)، هكذا نقله ابن كثير في تفسيره طبعة بولاق (١٧٣/٦)، وطبعة المنار (٣٣٣/٥)، ومخطوط مكتبة الحرم المكّيّ، وهكذا في سُنن ابن ماجه نُسَخ مكتبة الحرم المكّي المخطوطة، وهي أَرْبعٌ، وطبعة عُمدة المطابع بدِهْلِي في الهند سنة ١٢٧٣هـ. ووقع في أربع نُسَخٍ مطبوعة هنديَّتينِ ومصريّتين (قتادة قال: حدَّثنا أبو رافعٍ) مع أنَّ سياق السَّنَد من أوّله فيها هكذا: (حدَّثنا أزهر بن مروان، ثنا عبد الأعلى، ثنا سعيدٌ، عن قتادة). فلو كان في الأصل (قال: حدَّثنا) لاختُصِر في الأصول المخطوطةِ لهذه النُّسَخ الأربع إلى (ثنا) كسابقيه في أثناء السَّنَد، ولكنَّه جَهْلُ الطَّابعين، حَسِبوا أنَّه لا يقال: (حدَّث فلان)، وإنَّما يقال: (حدَّثنا فلان) فأصلحوه بزعمِهِم، وتَبِع متأخِرُهم مُتقدِّمَهم، والله المستعان.

الثَّالثُ: رَوْح بن عُبَادة عند أحمد[٧١] وفيه: (قتادة، ثنا أبو رافع)، وأَحسِبُ هذا خطأٌ من ابن المُذْهِب [الحَسَن بن عليّ بن محمّد التميميّ] راوي المُسند عن القَطِيعي [أحمد بن جعفر بن حَمْدان]، عن عبد الله بن أحمد، وفي ترجمته من الميزان[٧٢] واللسان[٧٣] قول الذَّهبيِّ: "الظَّاهرُ من ابن المُذْهِب أنَّه شيخٌ ليس بالمُتقِن، وكذلك شيخه ابنُ مالك [أي: القَطِيعي]، ومن ثَم وَقَعَ في المسند أشياءُ غيرَ مُحْكَمةِ المتن ولا الإسناد".

---

(٧١) انظر: المسند، لأحمد (٣٦٩/١٦ رقم ١٠٦٣٢).

(٧٢) (٥١٢/١).

(٧٣) (٢٣٦/٢).

ومن المُحتَمَل أن يكون الخطأُ من رَوْح، فإنَّ كُلًّا من يزيد وعبد الأعلى أثبت منه..."[٧٤].

وبما تقدَّم يظهر أنَّ الرَّاجح عدمُ سماع قتادة من أبي رَافعٍ، والله أعلم.

ولقتادة عن أبي رافعٍ حديثٌ واحد عند البخاري، فقد قال الإمام البخاريُّ رحمه الله: "وقال لي خليفة بن خيَّاط: حدَّثنا مُعْتَمِر، سمعت أبي، عن قتادة، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: "لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ كِتَابًا عِنْدَهُ، غَلَبَتْ ـ أَوْ قَالَ: سَبَقَتْ ـ رَحْمَتِي غَضَبِي، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ"[٧٥].

وأخرجه أحمد في المسند (٥١٩/١٤ رقم ٨٩٥٨). عن عليِّ بن بَحْر. والبخاريُّ، رقم (٧٥٥٤). من طريق محمّد بن إسماعيل بن أبي سَمِينة. وابن حبان في الصَّحيح (١٣/١٤ رقم ٦١٤٤). من طريق أحمد بن المِقْدَام. والطَّبرانيُّ في المعجم الأوسط (١٨٩/٣ رقم ٢٨٨٩). من طريق عاصم بن النَّضْر، أربعتُهم عن مُعْتَمِر بن سُلَيمان به مرفوعًا بنحوه. ولكن أخرجه البخاريُّ (ص٦١٣ رقم ٣١٩٤، ص١٤١٤ رقم ٧٤٢٢، ص١٤٢٢ رقم ٧٤٥٣)، ومسلم (ص١١٠ رقم ١٤، ٢٧٥١/١٥). من طريق أبي الزِّناد، عن الأَعْرج، والبخاريُّ (ص١٤١٠ رقم ٧٤٠٤). من طريق الأَعْمَش، عن أبي صالحٍ، ومسلم، رقم (٢٧٥١/١٦). من طريق الحارث بن عبد الرَّحمن، عن عطاء بن مِيناء، ثلاثتُهم عن أبي هُرَيرة مرفوعًا بنحوه.

---

(٧٤) الأنوار الكاشفة، للمُعلِّمي (ص١٩٥).

(٧٥) الصَّحيح، للبخاريّ، رقم (٧٥٥٣).

الثالث: أبو العالية الرِّياحيُّ، رُفَيع بن مِهْران، التَّميميُّ، البصريُّ

قال عليُّ بن المدينيّ: سمعتُ يحيى بن سعيدٍ القطَّان، قال: قال شعبةُ: "لم يسمع قتادةُ من أبي العالية إلا ثلاثةَ أشياءٍ". قلتُ ليحيى: "عِدّها". قال: "قَوْل عليٍّ ﷺ: (القُضَاةُ ثلاثةٌ)[٧٦]، وحديثُ (لا صلاةَ بعد العَصْرِ)[٧٧]، وحديث (يُونس بن مَتَّي)[٧٨][٧٩].

وقال أيضًا: "لم يَسمَعْ منه إلا أربعةَ أحاديث: حديث (يُونسَ بنِ متَّى)، وحديث ابن عمر[٨٠] (في الصَّلاةِ)، وحديث (القُضَاةُ ثلاثةٌ)، وحديث ابن عبَّاسٍ: (شَهِدَ عندي رِجَالٌ مَرْضيُّونَ، وأَرْضَاهُم عِندي عُمَر) الحديث"[٨١].

---

(٧٦) أخرجه أبو القاسم البغويفي حديث علي بن الجعد، (٣٠٠/١ رقم ٩٩٤)، وابن أبي شَيْبة في المصنَّف (٥٤٠/٤ رقم ٢٢٩٦٣)، والبخاريُّ في التاريخ الأوسط (٢٩/٣ رقم ٤٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٦٤/١٨). من طُرُقٍ عن شُعْبة، عن قتادة قال: سمعتُ أبا العاليةَ قال: قال عليٌّ ﷺ: "القُضَاةُ ثلاثةٌ: قاضيانِ في النَّار، وقاضٍ في الجنَّة؛ فأمَّا اللَّذان في النَّار: فرجلٌ جار متعمِّدًا فهو في النَّار، ورجلٌ اجتهدَ فأخطأ فهو في النَّار، أمَّا الذي في الجنَّةِ: فرجلٌ اجتهدَ فأصاب الحقَّ فهو في الجنَّةِ". قال قتادةُ: فقلتُ لأبي العاليةَ: ما ذَنْبُ هذا الذي اجتهد فأخطأ؟ قال: ذَنْبُه أن لا يكون قاضيًا إذا لم يعلم.
وفيه تصريح قتادة بالسَّماع من أبي العاليةَ.

(٧٧) وصرَّح فيه قتادة بالسَّماع من أبي العاليةَ، وسيأتي.

(٧٨) وصرَّح فيه قتادة بالسَّماع من أبي العاليةَ، وسيأتي.

(٧٩) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٧١). وعلَّق عليه في تَقْدِمَة الجرح والتعديل (١٢٧/١): "بلغ من عِلْم شعبةَ بقتادةَ أن عَرِف ما سَمِع من أبي العالية وما لم يسمع". وانظر: الجامع، للترمذي (ص٥٥).

(٨٠) سيأتي في تخريج الحديث أنَّه من حديث عمر لا من حديث ابن عُمَر، فلعلَّها تصحَّفَت من النُّسَّاخِ.

(٨١) السُّنن، لأبي داود (١٠١/١). وانظر: الثقات، للعِجْلي (٤١٢/٢)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر (١٧٣/١٨).

قلتُ: حديث عمر في الصَّلاة: (لا صَلاةَ بَعْدَ العَصْر) وحديث (شَهِدَ عندي رِجالٌ مَرْضِيُّونَ) كلاهما حديثٌ واحدٌ، وأخطأ من ظنَّهُما حديثينِ كما سيتَّضِحُ ذلك جَلِيًّا عند تخريج الحديثِ، فهي إذًا ثلاثةُ أحاديث لا أربعة. والله أعلم.

وقال ابن الجُنَيد: قلت ليحيى بن معين: قتادة عن أبي العالية عن ابن عبَّاسٍ: (أَخْبَرني رِجَالٌ مَرْضِيُّونَ)[٨٢]، تَرَى قتادةَ سَمِع هذا من أبي العاليةَ؟ قال: "نعم، قد سَمِع هذا قتادةُ من أبي العالية"[٨٣].

والذي يظهر من كلام شعبة ويحيى بن معين أنَّ الأصلَ في رواية قتادة عن أبي العالية عدم السَّماع، إلا ما استُثنِيَ، وهي الأحاديث الثّلاثة التي أشار إليها شعبةُ، ومفهوم كلامِهِ: أنَّ سِوى هذه الأحاديث الثلاثة لم يسمعها قتادة من أبي العاليةِ، ولكنَّ هل مفهوم الحصر مرادٌ عند شعبةَ؟.

والأقربُ إلى الصَّواب أنَّ شعبةَ أراد حَصْرَ سماع قتادة من أبي العالية في هذه الأحاديث الثلاثة، وإلا لما كان في التنصيصِ عليها فائدةٌ، إذ ثَبَتَ سماعُ قتادة من أبي العالية في الجملةِ، وهذا ما فَهِمَهُ ابن القطَّان الفاسيُّ من كلام شعبة، حيثُ ذَكَر حديث (دُعَاءِ الكَرْبِ) [٨٤]. وهو ليس واحدٌ مِنَ الأحاديث الثَّلاث التي ذكرها شعبةُ. ثُمَّ قال مُعقِّبًا على قول شعبة: "فعلى هذا، سماع قتادة من أبي العالية لهذا الحديث مشكوكٌ فيه، فالله أعلم"[٨٥]. ولكن يُرَدُّ على قول ابن القطَّان أنَّ الحديث قد ثَبَتَ فيه سماع قتادة من أبي العالية عند مسلم، الصَّحيح (ص١٠٩٣ رقم ٢٧٣٠/٨٣). من طريق

---

(٨٢) هو مَطْلَعُ حديث (لا صلاةَ بَعْدَ العَصْرِ) المتقدِّم الإشارة إليه في كلام شعبةَ.

(٨٣) سؤالات ابن الجُنَيد لابن معينٍ (ص٣٤٤).

(٨٤) صرَّح فيه قتادة بالسَّماع من أبي العاليةَ، وسيأتي.

(٨٥) بيان الوَهْم والإيهام، لابن القطَّان الفاسيّ (٥٦٥/٢).

سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادةَ: أنَّ أبا العالية الرِّياحيّ حدَّثهم عن ابن عبّاسٍ وذَكَر الحديث.

ويمكن أن يقال: إنَّ غاية ما يدلُّ عليه قول شعبة أنَّ ذلك ممّا عَرَفَهُ شعبةُ، ولا ينفي أنْ يكون سَمِع قتادةُ من أبي العالية غيرها، كهذا الحديثِ وغيرِه.

وهذا ما فَهِمَهُ الأئمّة النُّقَّاد، فقد قال البيهقيُّ بعد أن ذَكَر قول شعبة مُتعقِّبًا إيَّاهُ: "وسَمِعَ أيضًا حديثَ ابن عبَّاسٍ (فيما يَقولُ عند الكَرْبِ)، وحديثَه في (رؤيةِ النَّبيِّ ﷺ ليلةَ أُسْرِي به موسى)[٨٦] وغيرَه"[٨٧]. وبنحو كلامِهِ قال ابن رجب في باب (ذِكر الأسانيد التي لا يثبتُ منها إلا شيءٌ يسيرٌ، مع أنَّه قد رُوِي بها أكثرُ من ذلك)[٨٨].

وقال ابن حجر عَقِبَ حديث (دُعاءِ الكَرْبِ) الآتي تخريجُه: "وكأنَّ البخاريَّ لم يعتبر بهذا الحَصْرِ، لأنَّ شعبة ما كان يُحدِّث عن أحدٍ من المدلِّسينَ إلا بما يكون ذلك المُدلِّس قد سَمِعَهُ من شيخِهِ، وقد حدَّث شعبةُ بهذا الحديث عن قتادةَ، وهذا هو السِّرُ في إيراده له مُعلَّقًا في آخر التَّرجمةِ من رواية شعبةَ، وأخرج مسلمٌ الحديثَ من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادةَ: أنَّ أبا العاليةَ حدَّثه، وهذا صريحٌ في سماعِهِ له مِنهُ"[٨٩].

وقال العَيْنيُّ عَقِب حديث (دُعاءُ الكَرْب) أيضًا: "وقد ذكرنا عن قريبٍ أنَّ البُخاريَّ إنَّما أورد هذا دفعًا لما قيل من الحَصْرِ أنَّ شعبةَ قال: "لم يسمع قتادةُ عن أبي

---

(٨٦) صرَّح فيه قتادة بالسَّماع من أبي العاليةَ، وسيأتي.

(٨٧) السُّنن الكبرى، للبيهقيّ (١/١٢١).

(٨٨) شرح علل الترمذيّ، لابن رجب (٢/٨٥١). وانظر له: فتح الباري (٥/٢٨).

(٨٩) فتح الباري، لابن حجر (١١/١٤٦).

العاليةِ إلا ثلاثةَ أحاديث"[٩٠]. وقال أبو نُعَيم عَقِب الحديث أيضًا: "وحديث قتادة عن أبي العالية من صِحَاح أحاديثِهِ، رواه عامّةُ أصحاب قتادة عنه"[٩١].

ومقتضى تصحيحه للحديث يدلُّ على عدم الحَصْر في الأحاديث الثلاثة التي ذكرها شعبة.

وبمجموعِ كلامِ الأئمّة يظهرُ أنَّ قتادةَ سَمِع خمسةَ[٩٢] أحاديث من أبي العالية، أي أنَّ الحَصْر في كلام شعبة غيرُ مرادٍ، وبِمَا أنَّ قتادة ثَبَتَ سماعُه من أبي العالية في الجملةِ، وعلى القول بأنَّ نوع تدليس قتادة هو من رواية الرَّاوي عمَّن عاصره ولم يسمع منه ـ وهو ما يسمَّى بالمرسل الخفي عند بعض الأئمّة ـ الذي يُشْترط له ثبوت السَّماع أو اللقاءالجُمْلي ولو مرَّة واحدةً كما تقدَّمت الإشارة إليه، فيَتَحَصَّل من ذلك أنَّ ما رواه قتادة بالعنعنة عن أبي العالية محمولٌ على الاتصال، وإنْ لم يُصرِّح قتادةُ بالسَّماع في ذلك الحديث المعنعن بعينِهِ، إلا أنَّ الوقوفَ عند الأحاديث الخمسة التي سَمِعها قتادة من أبي العالية، ونص عليها الأئمة أولى، والله أعلم.

ولقتادةَ عن أبي العالية ثلاثةُ أحاديث عند البخاري: الحديث الأوّل: قال الإمام البخاريُّ رحمه الله (ص٥٠٢ رقم ١٢٦٩/٢٤٧): حدَّثنا حَفْصُ بن عُمَر، قال حدَّثنا هشامٌ، عن قتادةَ، عن أبي العاليةَ، عن ابن عبَّاسٍ، قال: شَهِدَ عِنْدي رِجَالٌ مَرْضِيُّون وأرضاهُم عندي عُمَر، "أنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهَى عَنْ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ

(٩٠) عمدة القاري، للعيني (٤٧١/٢٢).

(٩١) حلية الأولياء، لأبي نُعَيم (٢٢٣/٢).

(٩٢) على قول من فرَّق بين حديث (الإسراءِ والمعراجِ) وحديث (يونس بن متَّى)، والذي يظهر أنَّهما حديثٌ واحد.

الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ". حدَّثنا مُسدَّدٌ، قال: حدَّثنا يحيى، عن شُعبةَ، عن قتادةَ، سَمِعتُ أبا العاليةِ، عن ابنِ عبَّاسٍ قَالَ: حدّثني ناسٌ بهذَا".

و"إنَّما أعادَهُ [البُخاريُّ] من طريق شُعبةَ لتَّصريح قتادةَ فيه بالسَّماع من أبي العاليةِ"(٩٣).

الحديث الثاني: قال الإمام البخاريُّ رحمه الله (ص٦٢١ رقم ٣٢٣٩): "حدَّثنا محمَّد بن بشَّار، حدَّثنا غُنْدَر، حدَّثنا شعبة، عن قتادة. وقال لي خليفةُ: حدَّثنا يزيد بن زُرَيع، حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أبي العاليةِ، حدَّثنا ابنُ عمِّ نَبِيِّكُم - يعني ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، عن النَّبيِّ ﷺ قال: "رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي مُوسَى رَجُلاً آدَمَ(٩٤) طُوَالاً جَعْدًا(٩٥)، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنُوءَةَ(٩٦)، وَرَأَيْتُ عِيسَى رَجُلاً مَرْبُوعًا مَرْبُوعَ الخَلْقِ، إِلَى الحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ، سَبِطَ الرَّأْسِ(٩٧)، وَرَأَيْتُ مَالِكًا خَازِنَ النَّارِ، وَالدَّجَّالَ". في آياتٍ أَرَاهُنَّ اللهُ إِيَّاهُ، فلا تكن في مِرْيَةٍ من لقائِهِ".

---

(٩٣) فتح الباري، لابن رجب (٢٧/١). وأعرضت هنا عن ذكر متابعاته وشواهده حتى لا يطول البحث.

(٩٤) الأُدْمة في النَّاس: السُّمْرة الشّديدة، وقيل: هو من أُدْمَةِ الأرض وهو لونها، وبه سُمي آدم. النهاية، لابن الأثير (ص٣٠).

(٩٥) الجَعْد في صفات الرِّجال يكون مَدْحا وَذَمّا؛ فالمدْح مَعْناه: أن يكون شَدِيد الأسْرِ والخَلْق، أو يكون جَعْدَ الشَّعَر، وهو ضدّ السَّبْط، لأن السّبُوطَة أَكْثَرُها في شُعُور العَجَم. وأمَّا الذَّم: فهو القَصِير المتَرَدّد الخَلْق. وقد يُطْلق على البخيلِ أيضاً، يقالُ: رَجُلٌ جَعْدُ اليَدَيْن. النهاية، لابن الأثير (ص١٥٥).

(٩٦)حيٌّ من اليمن يُنسَبُون إلى شَنُوءةَ، وهو عبدُ الله بن كَعْب بن عبد الله بن مالكٍ، قال الدَّاوديُّ: "رجالٌ الأَزْد، معروفونَ بالطُّول". فتح الباري، لابن حجر (٤٢٩/٦).

(٩٧) السَّبْط من الشَّعَر: المنبَسِط المسترَسِل. النهاية، لابن الأثير (ص٤١٤).

وأخرجه البخاري (ص٦٥١ رقم ٣٣٩٥) وفيه صرَّح قتادة بالسَّماع من أبي العاليةِ، ومسلم (ص٩٦٧ رقم ٢٣٧٧/١٦٧). من طريق محمّد بن جَعْفر غُنْدَر به مرفوعًا بنحوه، وزاد فيه بعض الرُّواة قول النَّبيِّ ﷺ: "لَا يَنْبغي لعبدٍ أن يَقُولَ أَنَا خَيْرٌ من يُونس بن مَتَّى". والحديث في مواضع متعددة في الصحيح وغيره.

الحديث الثَّالث: قال الإمام البخاريُّ رحمه الله (ص١٢٢٠ رقم ٦٣٤٥): "حدَّثنا مسلم بن إبراهيم، حدَّثنا هشامٌ، حدَّثنا قتادةُ، عن أبي العاليةِ، عن ابن عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما، قال: كان النَّبيُّ ﷺ يدعو عند الكَرْبِ يقولُ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْعَظِيمُ الحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ".

وأخرجه الطَّيالسيُّ في المسند (٤/٤٧٤ رقم ٢٧٧٣)، ومن طريقه أبو نُعَيم في الحِلْية (٢/٢٢٣)، وابن أبي شَيْبة في المصنَّف (٦/٢٠ رقم ٢٩١٥٥)، ومن طريقه مسلم (ص١٠٩٢ رقم ٢٧٣٠/٨٣). عن وكيع بن الجرَّاح. وأحمد في المسند (٤/١٧٩ رقم ٢٣٤٤، ٤/٣٤٤ رقم ٢٥٦٨). عن عبد الوهَّاب بن عطاءٍ، ورَوْح بن عُبَادة. والبخاريُّ، رقم (٦٣٤٦). من طريق يحيى بن سعيد القطَّان. ومسلم، رقم (٢٧٣٠/٨٣). من طريق مُعَاذ بن هشامٍ. والترمذيُّ في الجامع (ص٧٨١ رقم ٣٤٣٥). من طريق ابن أبي عَدِي. والنَّسائيُّ في السُّنن الكبرى (٧/١٢٩ رقما ٧٦٢٧، ٧٦٧٥، ٩/٢٤٢ رقم ١٠٤١٤). من طريقين عن يزيد بن زُرَيع، وخالد بن الحارث، تسعتُهم عن هشامٍ الدَّستُوائيّ به مرفوعًا، بنحوه.

وأخرجه أحمد في المسند (٥/٢٤١ رقم ٣١٤٧)، وعبد بن حُمَيد في المنتخب (ص٢٢٠ رقم ٦٥٧)، والطَّبرانيُّ في المعجم الكبير (١٢/١٥٨ رقم ١٢٧٥٠)، وأبو نُعَيم في الحِلية (٢/٢٢٣). من طريق يزيد بن هارون، وأحمد في المسند (٤/٣٤٤ رقم ٢٥٦٨، ٥/٢٤١ رقم ٣١٤٧). من طريقين عن محمّد بن جَعْفر غُنْدَر، ورَوْح بن

عُبَادة. والبخاريُّ (ص١٤١٥ رقما ٧٤٢٦، ٧٤٣١). من طريقين عن يزيد بن زُرَيع، ووهيب بن خالد بن عَجْلان، ومسلم، رقم (٢٧٣٠/٨٣). من طريق محمّد بن بِشْرٍ العَبْديّ، وفيه صرَّح قتادة بالتحديث من أبي العالية، ستَّتُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعًا بنحوه.

المبحث الثالث: ما جاء في صحيح مسلم، وهم خمسة شيوخ

الأول: خِلاسُ بن عمرٍو البَصريُّ الهَجَريُّ

قال أحمد بن حنبل: "كان يحيى بن سعيدٍ [القطَّان] لا يُحدِّث عن قتادة عن خِلَاسِ بن عمروٍ شيئًا، يعني كأنَّه لم يسمع منه"(٩٨).

فظاهر هذا النَّقل يدلُّ على أنَّ يَحيى بنَ سعيدٍ القطّان كانَ لا يُحدِّثُ عن قتادة عن خِلَاس شيئًا مُطلقًا، وعلّل ذلك بقوله: "كأنَّه لم يسمع منه" أي: لكون قتادة لم يسمع من خِلَاس.

إلا أنَّ هذا الظاهرَ غيرُ مرادٍ عندي منْ هذه العبارة، وإنّما مقصود الإمام أحمد أمرٌ آخر، حيث جاء كلامُه مقيَّدًا في رواياتٍ أخرى عنه، منها: قوله: "كان يحيى لا يُحدِّث عن قتادة، عن خِلَاس، عن عليٍّ شيئًا، وكان يُحدِّث عن قتادة، عن خِلَاس، عن غير عليٍّ، كأنَّه يتوقَّى حديثَ خِلَاس عن عليٍّ وحدَهُ، يعني يقول: ليس هي صِحاحًا(٩٩)، أو لم يسمع منه"(١٠٠). وفي موضع آخر لأحمد أيضًا: "كان يحيى بن

(٩٨) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٦٨).

(٩٩) كذا في الكتب الناقلة، وهي الصواب، وفي العلل "صحاحٌ" بالرفع، ولعلها في العلل (بصحاح)، فتصحفت.

(١٠٠) العلل، لأحمد، رواية ابنه عبد الله (٥٣١/١). وانظر أيضًا: (٨٠/٣)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤٠٢/٣)، والضعفاء، للعُقَيليّ (٢٨/٢).

سعيد يتوقّى أنْ يُحدِّثَ عن خِلَاسٍ عن عليٍّ خاصّةً"[١٠١]. فتبين من كلام أحمد أنَّ يحيى القطان لم يترك رواية قتادة عن خِلَاس مطلقًا، وإنّما ترك ما كان من رواية قتادة، عن خِلَاس، عن عليِّ بن أبي طالبٍ خاصّةً، لا لعلّةِ عدمِ سماعِ قتادةَ من خِلَاس، بل لعلةٍ أخرى صرّح بها القَطان نفسُه، وإلا لَمَا كان هناك فائدةٌ من تقييدِ الأمر برواية خِلَاس عن عليٍّ.

فقد سُئِل أبو زُرْعةَ عن خِلَاس بن عَمْروٍ، سَمِع من عليٍّ؟ فقال: كان يحيى بن سعيدٍ القطّان، يقولُ: "هو كتابٌ عن عليٍّ"[١٠٢]. فبانَ بهذا الكلام جليًّا أنَّ يحيى القطّان إنّما تَرَكَ رواية قتادة، عن خِلَاس، عن عليٍّ، وذلك لأنَّ خِلَاسًا لم يسمع من عليِّ بن أبي طالب، وإنّما روى عنه صُحُفًا وكُتُبًا وقعت له[١٠٣].

وأمّا ما رُوِي عن محمّد بن سَوَاء أنَّه قال: "جاء شعبةُ إلى عَوْف [بنِ أبي جَمِيلة]، فجعل يسألُه، رأيتَ قتادةَ عند خِلَاس؟"[١٠٤]، ففيه أنَّ شعبة أراد التَّثبت من

---

(١٠١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤٠٢/٣).

(١٠٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(١٠٣) فخِلَاسٌ كان صُحُفيًّا، كثير الإرسال. تُكُلِّم في روايته عن عليِّ بن أبي طالب، وأنّها صُحُفٌ وقعت له عنه. انظر أقوال الأئمة: البخاريُّ في التاريخ الكبير (٢٢٧/٣)، وأحمد بن حنبل كما في أحوال الرجال، للجُوزَجاني (ص١١٦)، والعلل، رواية المرُّوذي وغيره (ص٥٩)، والجرح والتعديل (٤٠٢/٣)، والضُّعفاء، للعُقَيليّ (٢٨/٢)، وأبو حاتم في الجرح والتعديل (٤٠٢/٣)، والدَّارقطنيُّ في سؤالات الحاكم (ص٢٠٣). وغيرهم.

(١٠٤) العلل، لأحمد، رواية عبد الله (٢٧٠/١). وانظر (١٥٣/٣).

سماع قتادة من خِلَاس، فقد كان شعبة يَستثبِتُ من سماعات قتادة[١٠٥]، وبيانُه: أنَّ الشكَّ وقع عند شعبة في سماع قتادة من خِلَاس، فأراد أنْ يتأكد لّما رأى قتادة يروي عن خِلَاس، وقتادةُ عند شعبة مشهورٌ بالرِّوايةِ عمّن عاصرَهُم وأدركهم ولم يسمع منهم، فلأجل ذلك سأل عوفَ بنَ أبي جَمِيلة، ومَفادُ هذا السُّؤال: هل رَأَىَ قتادةَ عند خِلَاس؟ فإنْ رآه عنده فقد ثَبَتَ لقاؤُه به، وإلا فلا، ولو كان شعبةُ جازمًا بنفي السَّماع، لَما كان في سؤال عوفِ بنِ أبي جميلة أيُّ فائدةٍ، فظهر بذلكَ أنَّ هذه الرِّواية عن شعبة لا تدلُّ على نفيِ سماع قتادة من خِلَاس، ويبقى الأمر محتملاً لكُلٍّ من السَّماع وعدمه.

وقريبٌ من هذا الاحتمال، ما رُوِيَ عن ابن معين أنَّه سُئِل: روى قتادةُ عن خِلَاس؟ قال: "قد رَوَى". فعقّب أبو خالدٍ الدَّقّاق، بقوله: "ولم يذكر يَحيى فيه سَماعٌ أم لا؟"[١٠٦].

---

(١٠٥) فشعبة القائل: "كنت أنظر إلى فَمِ قتادة، فإذا قال (حدّثنا) كتبت، وإذا قال (حُدِّثتُ) لم أكتُبْه". العلل، لأحمد (٢٤٤/٣). وانظر: تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص١٩٢)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣٧٠/٤).

وهو القائل: "كنت أعرف إذا جاء ما سمع قتادة ممّا لم يسمع، إذا جاء ما سَمِع يقول: (حدّثنا أنس بن مالك)، و(حدّثنا الحسن)، و(حدّثنا سَعِيد [بن المسيّب])، و(حدّثنا مُطَرِّف)، وإذا جاء ما لم يسمع يقول: (قال سعيد بن جبير)، (قال أبو قلابة)". المعرفة والتاريخ، للفسوي (٢٠٩/٣). وانظر: الطبقات الكبير، لابن سعد (٢٢٨/٩).

وفي موضع آخر، قال شعبة: "وإذا حدّث بما لم يسمع، قال: (حَدَّث سليمان بن يسار)". العلل، لأحمد (٢٤٢/٣).

(١٠٦) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرِّجال، رواية أبي خالد الدَّقاق (ص٣٢).

ولكن يزولُ هذا الاحتمالُ في كلام شعبة ويحيى بن معين، بثبوت سَمِاع قتادة من خِلَاسٍ صراحةً، وذلك بما نُقِل عن الإمام أحمد بن حنبل أنَّه قال: "وقد سَمِع قتادةُ من خِلاس"، وسأله ابنُه عبد الله وتلميذُه أحمدُ بن محمّدالمرُّوذيُّ: سَمِع قتادة من خِلَاس؟ فأجاب: "نعم". واستدلَّ الإمام أحمد لثبوت سماع قتادة من خِلَاس بتصريح قتادة نفسِه بالسَّماع من خِلَاس في أسانيدَ لبعض الأحاديث، قال أحمد: "قال شعبة، عن قتادة، سمعتُ خِلَاسًا. وقال أَبَان، عن قتادة، حدّثنا خِلَاس. وهمّام، عن قتادة، قال: حدّثني خِلَاس"[١٠٧]. فدلَّ ذلك على أنَّ مَعَ الإمام أحمد زيادةَ علمٍ على من تَرَدّد في سماعه كشعبة ويحيى بن معين، ومن عَلِم حجّة على منْ لم يَعلم، والمُثْبِت مقدَّمٌ على النَّافِيّ، وذلك على فَرض وجود نفي السَّماع، فكيف إذا لم يكن هناك نفيٌّ صريحٌ؟!.

ومن الأحاديث التي صرّح فيها قتادة بالسَّماع من خِلَاس[١٠٨]: ما أخرجه إسحاق بن راهُوْيَه في مسنده، قال: "أخبرنا محمَّد بن بكر، أخبرنا سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، قال: حدثني خِلَاس، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرة، في رَجُلَينِ تَدَارَءا[١٠٩] في بيعٍ، وليس لواحدٍ منهُما بيِّنةٌ. قال: أمرَهُما رسولُ اللهِ ﷺ أن يَستَهِما[١١٠]

---

(١٠٧) انظر أقوال أحمد في العلل، رواية عبد الله (٥٢٨/١، ٣٤٣/٢)، ورواية المرُّوذِيّ وغيره (ص٥٩).

(١٠٨) وهي أربعة أحاديث: هذا أحدها. والثّاني: أخرجه عبد الرزاق في المصنَّف (١٧/٥ رقم ٨٨٣١). والثّالث: أخرجه الطَّحاويُّ في شرح معاني الآثار (٣٤٣/١). والرَّابع: أخرجه أحمد في المسند (٢٣٥/١٦ رقم ١٠٣٥٩).

(١٠٩) من الدَّرْءِ، أي: تدافعا، وتغالبا في الخُصُومة. لسان العرب، لابن منظور (١٣٤٧/٢).

(١١٠) أي: يَقْتَرِعا، يعني: ليَظهرَ سَهْمُ كلِّ واحدٍ منهُما. النَّهايةُ، لابن الأثير (ص٤٥٧).

على اليمينِ، أحبَّا ذلك أم كَرِها"[١١١]. وإسنادُه صحيحٌ، ومحمّد بن بكر هو البُرْسانيُّ، ثقةٌ[١١٢]، وروايتُه عن سعيد بن أبي عَرُوبة قبل الاختلاط[١١٣].

ولقتادة عن خِلَاس حديثٌ واحدٌ عند مسلمٍ، فقد قال رحمه الله (ص١٨٦ رقم ٤٣٩/١٣١): "حدّثنا إبراهيم بن دينار، ومحمّد بن حرب الواسطيُّ، قالا: حدَّثنا عمرو بن الهيثم أبو قَطَن، حدَّثنا شعبة، عن قتادة، عن خِلَاس، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: لَوْ تَعْلَمُونَ - أَوْ يَعْلَمُونَ - مَا فِي الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ لَكَانَتْ قُرْعَةً. وقَالَ ابْنُ حَرْبٍ: الصَّفِّ الْأَوَّلِ مَا كَانَتْ إِلَّا قُرْعَةً".

والحديث أخرجه من هذه الطّريق أيضًا: ابن ماجه (٣١٩/١ رقم ٩٩٨)، وأبو يعلى (٣٦٢/١١ رقم ٦٤٧٥)، وابن خُزَيمة (٢٥/٣ رقم ١٥٥٥)، والخطيب في تاريخ مدينة السلام (٥٦/٦) و(٢٠٠/١٢)، وغيرُهم. من طُرُقٍ عن عمرو بن الهيثم أبي قَطَن، عن شعبةَ به مرفوعًا، بنحوه. فجَعَله مرفوعًا، وذكر فيه خِلَاسًا.

وتابع شعبةَ في قتادة همّامُ بنُ يحيى: أخرجه الخطيب (٣٥٤/١٤). من طريق يعلى بن عبّاد، عن همّام، عن قتادة به مرفوعًا. إلا أنّه ذكر أنَّ غير يعلى بن عبّاد رَوَاهُ عن همّام عن قتادةَ، عن أبي رافعٍ، دون ذِكْرخِلَاس.ولم أقف عليه مسندًا، ولعلّه اختُلِف فيه على همّام. ووافقه الدارقطني في العلل (١٥٥/١٢). وأشار الخطيب إلى أنَّ سعيد بن أبي عَرُوبة وأَبَان بن يزيد رَوَياه عن قتادة، عن أبي رافعٍ موقوفًا، ليس فيه خِلَاس.

---

(١١١) (١١/١ رقم ٢٢). والحديث أخرجه أبو داود في السنن (٣١١/٣ رقم ٣٦١٦)، وأحمد في المسند (٤٥٩/١٦ رقم ١٠٧٨٧). عن محمد بن بكر به. دون تصريح قتادة بالسماع.

(١١٢) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢١٢/٧).

(١١٣) انظر: العلل، لأحمد (١٤٨/٣)، وشرح علل الترمذيّ، لابن رجب (٧٤٣/٢).

فحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديثَ اختُلِفَ في ذِكْرِ خِلَاس، وفي رَفْعِه ووَقْفِه: فرواه شعبة وهمّام على خلافٍ عليه مرفوعًا، وذَكَرَا خِلَاسًا. وخالفهما ابن أبي عَرُوبة وأَبَان فَرَوياهُ موقوفًا على أبي هُرَيرةَ، وأسقطا خِلَاسًا.

ورجّح الدَّارقطنيُّ وَقْف الحديث، فقال: "تفرَّد به أبو قَطَنٍ[١١٤]، عن شُعبةَ، وغير شعبة لا يُسنِدُه"، وقال عن روايةِ سعيدٍ وأَبَان: "هَذا أَشبَهُ"، وفي الوقت ذاتِه رجّح ذِكْرَ خِلَاسٍ، فقال: "وحديث شعبة أشبَهها بالصَّواب"[١١٥]. أي: في ذِكْر خِلَاس. وسبقه الحافظ صالح جَزَرَة، فقال: "هذا حديثٌ خطأٌ، حدَّثنا به أبو ثَوْر، ويحيى بن معين، عن أبي قَطَنٍ، ولم يرفَعْهُ إلا أبو قَطَن". فقيل له: ما الصَّحيحُ؟ فقال: "عن أبي هُرَيرة نفسِهِ"[١١٦].

والذي يترجّح هو رواية سعيدٍ وأَبَان؛ وذلك أنَّ من خالفَهما هُمْا: شعبة وهمّام. أمّا رواية شعبة فقد تفرّد بها أبو قَطَن عن شعبة، ولم يروها أحدٌ من أصحاب شعبة المشهورينَ أصحاب الطّبقةِ الأولى والثّانية، وأبو قَطَن ليس بالمشهور بالرِّواية عن شعبة، وقد ذكره مسلم في الطّبقة الثالثة من أصحاب شعبة[١١٧]، وذكره عليُّ بن المدينيّ في الطّبقة الرَّابعة من أصحاب شعبة[١١٨]، فمثله لا يُحتمل تفرُّده من بين أصحاب شعبة المشهورين. وأما رواية همّام، ففيها ضعفٌ، فيَعْلى ضعّفه الدَّارقطنيُّ[١١٩]، والخطيب[١٢٠]، وذكره ابن حِبّان في الثقات، وقال: يُخطِئُ[١٢١]

---

(١١٤) وهو ثقةٌ، ورمي بالقدر. انظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٢/١٩٩).

(١١٥) العلل، للدارقطني (١٢/١٥٥، ١٥٦)، (٩/٦١).

(١١٦) تاريخ مدينة السلام، للخطيب (١٢/١٩٩).

(١١٧) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (٨/٩٦).

(١١٨) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/٢٦٨).

(١١٩) انظر: العلل، للدَّارقطنيّ (١٢/١٥٥).

وأمّا إخراج مسلمٍ لهذه الرِّواية التي أعلّها الدَّارقطنيُّ وغيرُه، فإنَّ مسلمًا ذكرها متابعةً، فقد أوردها بعد روايةٍ أخرى عن أبي هُرَيرة، وهي ما أخرجه في الصّحيح، (ص١٨٦ رقم ٤٣٧/١٢٩). من طريق أبي صالحٍ السمّان ذَكْوان، عن أبي هُرَيرة مرفوعًا بنحوه. وهذه الرِّواية أخرجها أيضًا مالك في الموطأ (٩١/٢ رقم ٦٠/٢٢٠)، ومن طريقه أحمد (١٦٣/١٢ رقم ٧٢٢٦، ٣٩٤/١٣ رقم ٨٠٢٢، ٤٦/١٤ رقم ٨٨٧٢، ٥٢٢/١٦ رقم ١٠٨٩٦)، والبخاريُّ (ص١٣٤ رقم ٦١٥، وص٥١٢ رقم ٢٦٨٩)، والترمذيُّ (ص٦٥ رقم ٢٢٥)، والنَّسائيُّ (ص٩٢ رقم ٥٤٠، وص١١٢ رقم ٦٧١)، وغيرُهم. من طُرُقٍ عن أبي صالحٍ السمّان ذَكْوان به، مرفوعًا، بنحوه.

وأُنبِّه إلى أنَّ الحديثَ أخرجه ابن عدي في الكامل (٩٨/٢). من طريق ثابت بن حمّاد، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أنسٍ به مرفوعًا. فجعله من مسند أنس. وثابتُ ضعيفٌ جدًّا[١٢٢]، اتُّهِم بالوَضْع[١٢٣]، قال فيه ابن عَدِي: "له غير هذه الأحاديث، أحاديثُ يُخالَفُ فيها، وفي أسانيدها الثّقات، وأحاديثُه مناكير ومقلوبات"[١٢٤]

وهذا الحديث سلك فيه ثابتٌ الجادّة؛ لأنَّ رواية قتادة عن أنس كثيرةٌ ومشهورةٌ، فَوَهِمَ ثابتٌ في الحديث، فهو من منكراتِهِ، قال ابن عَدِي: "وهذا الحديث

---

(١٢٠) انظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب (٣٥٤/١٤).

(١٢١) (٢٩١/٩).

(١٢٢) انظر: الضعفاء، للعقيلي (١٧٦/١)، ولسان الميزان، لابن حجر (٣٨٤/٢).

(١٢٣) انظر: الكشف الحثيث، لسِبْط ابن العَجَميّ (ص٨١).

(١٢٤) الكامل، لابن عدي (٩٨/٢).

وَهِم فيه ثابت بن حمّاد، وإنَّما يرويه قتادة، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرة"[١٢٥].
والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديثَ اختُلِف فيه على قتادة في وَقْف الحديث ورَفْعه، والرَّاجح وَقفه على أبي هُرَيرة، كما ذهب إليه صالح جَزَرة والدَّارقطنيُّ، ولكنَّه صحَّ مرفوعًا من طريقٍ أخرى عن أبي هُرَيرة، أخرجها مسلمٌ وغيرُه، فالعلّة إسناديّةٌ فقط، واللهُ أعلم.

الثاني: سِنَان بن سَلَمة بن المُحبّق، الهُذَلي

نفى سماع قتادة من سِنَان بن سَلَمَة يحيى بنُ سعيدٍ القطَّان، ويحيى بن معين. قال ابن معينٍ: "قتادة لم يُدْرك سِنَانَ بن سَلَمَة، ولا سَمِعَ منه شيئًا"[١٢٦]. وقال ابن الجُنَيد: قلت ليحيى بن معين: إنَّ يحيى بن سعيدٍ [القطَّان] يَزعُم أنَّ قتادة لم يسمع من سِنَان بن سَلَمَة الهُذَليّ حديث دُؤَيب الخُزَاعيّ في البُدْن[١٢٧]، فقال: "ومن شكَّ في هذا؛ أنَّ قتادة لم يسمع منه، ولم يلقَهُ؟!"[١٢٨].

وقال ابن حبان: أحاديث قتادة عنه مرسلةٌ"[١٢٩].

وشكَّ في سماع قتادة منه الدَّارقطنيُّ، فقال: "وقيل: إنَّ قتادة لم يَسْمَع من سِنَان"[١٣٠]. وكذا المزي[١٣١]، وتبعه ابن حجر[١٣٢]، حيث قالا في ترجمة سِنَان بن سَلَمَة: "وعنه قتادة، وقيل: لم يسمع منه".

---

(١٢٥) المصدر نفسه، الصفحة نفسها. وانظر: العلل، للدَّارقطنيّ (١٢/١٥٥).
(١٢٦) تحفة الأشراف، للمزّيّ (٣/١٣٥). وانظر: التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوري (٤/١١٩).
(١٢٧) سيأتي تخريجُه بعد قليل.
(١٢٨) سؤالات ابن الجُنيد لابن معين (ص٣٤٠).
(١٢٩) الثقات، لابن حبان (٣/١٧٨).
(١٣٠) الإلزامات (المطبوع مع التّتبع)، للدَّارقطنيّ (ص٧٨).
(١٣١) تهذيب الكمال، للمزي (١٢/١٥٠).
(١٣٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤/٢١٨).

ولعلَّ مرجع الشَّك عند الدَّارقطنيِّ وابنِ حجر أنَّ قتادة كان معاصرًا لسِنَان بن سَلَمة، بل وكانا معًا في البصرة، فاحتمال اللقاء بينهما قويٌّ جدًّا، قال عمر بن شَبّة: "ولَّاه مصعب البَصْرَة لَمَّا خرج لقتال عبد الملك بن مروان سنة (٧٢هـ)"(١٣٣). وبه نعلم أنَّ قول ابن معينٍ: "لم يُدْرِكْه" غير مُسَلَّمٍ، فالإدراك والمعاصرة متحقّقةٌ، ولكن يبقى النَّظر في ثبوت لقاء قتادة بسِنَان والسَّماع منه، وهذا ما نفاه الأئمّة كيحيى بن سعيد القطّان ويحيى بن معين، وأنَّهما لم يلتقيا رُغْم المعاصرة في الزَّمن والاتفاق في البلدة، وقتادة كثير الإرسال عمّن عاصرهم ولم يسمع منهم، فلابد من ثبوت سماعه من سِنَان ولو لمرَّةٍ واحدة لحَمْل باقي أحاديثه على السَّماع، وهذا ما لم يَثْبُت في حقِّه، بل نفاه الأئمّة النُّقّاد.

ولقتادة عن سِنَان بن سَلَمَة حديثٌ واحد عند مسلم:

قال الإمام مسلم رحمه الله (ص٥٢٢ رقم ١٣٢٦/٣٧٨): "حدَّثني أبو غسَّان المِسْمَعِيُّ، حدَّثنا عبد الأعلى، حدَّثنا سعيدٌ، عن قتادة، عن سِنَان بن سَلَمَة، عن ابن عبّاسٍ: أنَّ ذُؤَيبًا أبا قَبِيصة حدَّثه: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يَبْعَثُ معه بالبُدْنِ(١٣٤)، ثُمَّ يقولُ: "إِنْ عَطِبَ(١٣٥) مِنْهَا شَيْءٌ فَخَشِيتَ عَلَيْهِ مَوْتًا فَانْحَرْهَا، ثُمَّ

(١٣٣) الإصابة، لابن حجر (٤/٥٧٠).

(١٣٤) البَدَنَة تقع على الجمل والنَّاقة والبقرة، وهي بالإبل أشبه، وسمِّيت بَدَنة لعِظَمِها وسِمَنِها. النهاية، لابن الأثير (ص٦٨).

(١٣٥) وهو هلاكُه، وقد يُعبَّر به عن آفةٍ تعتريه وتمنعه عن السَّير فيُنْحر، وهو المراد في الحديث. النهاية، لابن الأثير (ص٦٢٣).

اغْمِسْ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ اضْرِبْ بِهِ صَفْحَتَهَا[١٣٦]، وَلَا تَطْعَمْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ[١٣٧]".

وأخرجه من هذه الطَّريق أيضًا: ابن أبي شَيْبة في الُمصنَّف (٤٠٠/٣ رقم ١٥٣٤٣)، وابن ماجه في السُّنن (١٠٣٥/٢ رقم ٣١٠٥)، والطَّبرانيُّ في المعجم الكبير (٢٣٠/٤ رقم ٤٢١٣). من طريق محمّد بن بِشْر، وأحمد في المسند (٤٨٨/٢٩ رقم ١٧٩٧٤)، وابن خُزَيمة في الصَّحيح (١٥٤/٤ رقم ٢٥٧٨). من طريق محمّد بن جعفر غُنْدَر، والبخاريُّ في التاريخ الكبير (٢٦٢/٣). من طريق محمّد بن بكرٍ البُرْسانيّ، والطَّبرانيُّ في المعجم الكبير (٢٣٠/٤ رقم ٤٢١٣). من طريق يزيد بن زُرَيع، وخالد بن الحارث، خمستُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعًا بنحوه. وأخرجه ابن خُزَيمة في الصَّحيح، رقم (٢٥٧٨). من طريق محمّد بن أبي عَدِي، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن سِنَان، عن ابن عباسٍ: أنَّ دُؤَيبًا... وذكر الحديث بنحوه.

ورواه عن قتادة أيضًا: همَّام بن يحيى، ومَعْمَر بن راشد، وجرير بن حازم.

أمّا رواية همّام بن يحيى، فذكرها ابنُ عمّار عن همّامٍ، عن قتادة، عن سِنَان مرسلاً، ولم يذكر ابن عباس[١٣٨].

وأمّا رواية مَعْمَر بن راشد، فأخرجها أحمد في المسند، رقم (١٧٩٧٥)، والطَّبرانيُّ في المعجم الكبير (٢٢٩/٤ رقم ٤١٢١). من طريق عبد الرَّزاق، عن مَعْمَر،

---

(١٣٦) أي جَنْبُها. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٢٩٣/٣).

(١٣٧) أي: الجماعة، كالصَّديق والخليط، يقع على الواحد والجمع، والرَّفيق: المرافق في الطَّريق. النهاية، لابن الأثير (ص٣٦٨).

(١٣٨) علل أحاديث في صحيح مسلم، لابن عمَّار (ص٨٩).

عن قتادة، عن سِنَان، عن ابن عباسٍ، عن ذُؤَيب أبي قَبِيصة مرفوعًا بنحوه. قال عبد الرَّزاق: وكان يقولُه مرسلاً ـ يعني مَعْمَرًا ـ عن قتادة، ثُمَّ كتبتُه له من كتاب سعيدٍ، فأعطيتُه فنَظَر فقرأه. فقال: نعم، ولكنِّي أهاب إذا لم أَنْظُر في الكتاب[١٣٩].

وأمّا رواية جَرير بن حازم، أخرجها أبو نُعَيم في الحِلْية (٣٣٠/٨). من طريق عبد الله بن وهب، عن جَرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس بن مالك: أنَّ صاحب بُدْن رسولِ اللهِ ﷺ ... الحديث بنحوه.

وحاصل ما تقدَّم أنَّ الحديث اختلف فيه على قتادة على خمسة أوجهٍ، على النحو الآتي:

الوجه الأوّل: قتادة، عن سِنَان بن سَلَمة، عن ابن عباسٍ، عن ذؤيب الخُزَاعي مرفوعًا، رواه عامّةُ أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبة عنه عن قتادة به، وتابع سعيدًا في قتادة مَعْمَرُ بن راشد. وهذا الوجه أقوى الأوجه؛ لأنَّه من رواية سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة، وهو من أوثق النَّاس في قتادة، ثُمَّ تابعه عليه مَعْمَر.

ولكنَّه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وسِنَان، بل نصَّ الأئمّة النُّقّاد على عدم سماع قتادة من سِنَان هذا الحديث على وجه الخصوص، منهم: يحيى بن سعيد القطّان، ويحيى بن معين، وابن عمَّار الشهيد[١٤٠]، وأبو الفضل المقدسيّ[١٤١]، ورشيد الدِّين العطّار[١٤٢].

---

(١٣٩) المسند، لأحمد بن حنبل (٢٢٥/٤).

وهذه الرِّواية المرسَلة عن قتادة: أخرجها البخاريُّ في التاريخ الكبير (٢٦٢/٣)، عن يحيى بن موسى، عن عبد الرَّزاق به.

(١٤٠) انظر أقوالهم فيعلل أحاديث في صحيح مسلم، لابن عمار (ص٨٩).

(١٤١) الجمع بين رجال الصَّحيحين، لأبي الفضل المقدسيّ (٢٠٥/١).

(١٤٢) غُرَر الفوائد المجموعة، لرشيد الدِّين العطَّار (ص٢٦١).

"والعُذْرُ لمسلمٍ رحمه الله أنَّه إنّما أخرج هذا الحديث بهذا الإسناد في الشَّواهد، ليُبَيِّنَ ـ والله أعلم ـ أنَّه قد رُوِي من غير وجهٍ عن ابن عباس، وإلا فقد أخرجه قبل ذلك[١٤٣] من حديث أبي التَّيّاح، عن موسى بن سَلَمَة، عن ابن عباسٍ متصلاً، فثَبَتَ اتصالُه في الكتاب، والله المُوفّق للصَّواب"[١٤٤].

الوجه الثّاني: قتادة، عن سِنَان بن سَلَمَة، عن ابن عباس مرفوعًا، رواه محمّد بن أبي عَدِي، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به. وهذا الوجه تفرَّد به ابن أبي عَدِي من بين أصحاب سعيد بن أبي عَرُوبة، وروايتُه عن سعيدٍ بعد الاختلاط[١٤٥]. وبه يظهر ضعف هذا الوجه.

الوجه الثَّالث: قتادة، عن أنس بن مالك مرفوعًا، تفرَّد به جرير بن حازم عن قتادة به. وجرير بن حازم مع ثِقَتِه[١٤٦]، فقد تُكلِّم في حديثه عن قتادة خاصةً، قال: عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألتُ يحيى بن معين عن جرير بن حازم. فقال: ليس به بأسٌ. فقلت له: إنَّه يُحدِّث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير. فقال: ليس بشيءٍ، هو عن قتادة ضعيفٌ"[١٤٧]. وقال أحمد بن حنبل: "كان حديثُه عن قتادة غيرَ حديث النَّاس؛ يُوقِف أشياءَ، ويُسنِد أشياءَ"[١٤٨]. وقال أيضًا: "كان يُحَدِّثُ بالتوهُّم أشياء عن

---

(١٤٣) رقم (١٣٢٥/٣٧٧)، بمعناه، وفيه قِصّة.

(١٤٤) غُرَر الفوائد المجموعة، لرشيد الدِّين العطَّار (ص٢٦٣)، ونقله بتمامه ابن الملقِّن في البدر المنير (٤٣٥/٦). وانظر: تدريب الرَّاوي، للسُّيوطيّ (٣٢٢/١).

(١٤٥) انظر: العلل، لأحمد (٣٥٣/٢)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٧٤٥/٢).

(١٤٦) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥٠٤/٢)، والثقات، لابن حبان (١٤٤/٦)، ومعرفة الثقات، للعِجْليّ (٢٦٦/١).

(١٤٧) الكامل، لابن عدي (١٢٥/٢)، وانظر: الضُّعفاء، للعُقَيليّ (١٩٨/١).

(١٤٨) الضُّعفاء، للعُقَيلي (١٩٩/١).

قتادة، يُسْنِدُها، بواطيل"[١٤٩]. وقال ابن عدي: "وهو مستقيمُ الحديثِ، صالحٌ فيه، إلا روايتَه عن قتادة، فإنّه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيرُه"[١٥٠].

وفيه علّةٌ أخرى، وهي أنَّ رواية عبد الله بن وهبٍ عن جرير متكلَّمٌ فيها أيضًا، قال ابن عدي: "ولابن وهبٍ عن جريرٍ غيرُ ما ذَكَرْتُ غرائب"[١٥١]. وهذا من روايته عن جرير. لذا حكم غيرُ واحدٍ من الأئمّة بخطأ هذا الوجه: فقال أبو حاتمٍ: "هذا خطأٌ؛ إنّما هو قتادةُ، عن سِنَان بن سَلَمة، عن ابن عباس"[١٥٢].

وقال الدَّارقطنيُّ: "وهو وَهْمٌ، والصَّحيح عن قتادة، عن سِنَان بن سَلَمَة، عن ابن عباس، أنَّ دُؤَيبًا أبا قَبِيصة حدَّثه"[١٥٣]. وبما تقدَّم يظهر شُذوذُ هذا الوجه.

الوجه الرَّابع: قتادة، عن سِنَان مرسلاً، رواه همّام بن يحيى عن قتادة به. وفيه خالف همّامًا اثنان من أصحاب قتادة، وهم: ابن أبي عَرُوبة ومَعْمَر بن راشد، وروايتُهما راجحةٌ على روايته؛ لأنَّ ابن أبي عَرُوبة أوثق في قتادة من همّامٍ، بل هو من أوثق النَّاس في قتادة مطلقًا، وللعدد، فرواية الاثنين مقدّمةٌ على رواية الواحد.

الوجه الخامس: عن قتادة مرسلاً من رواية مَعْمَر بن راشد عن قتادة، وهذا الوجه تفرَّد به مَعْمَرٌ من بين أصحاب قتادة، ومَعْمَر متكلَّمٌ في حديثه عن قتادة[١٥٤].

---

(١٤٩) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٦٩٩/٢).

(١٥٠) الكامل، لابن عدي (١٣٠/٢).

(١٥١) المصدر نفسه (١٢٦/٢).

(١٥٢) العلل، لابن أبي حاتم (٢٦١/٣).

(١٥٣) العلل، للدَّارقُطنيّ (١٥١/١٢).

(١٥٤) انظر: التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة (٣٢٥/١، ٣٢٧، ٢٥٦/٢)، وسؤالات الآجري أبا داود (٣٨٢/١ رقم ٧١٨)، وتاريخ ابن معين، رواية الدوري (٢٦٠/٢)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٦٩٨/٢).

والحديث أعلَّه أبو الفضل المقدسيّ في كتابه الجمع بين رجال الصَّحيحين[١٥٥] بالاختلاف فيه على قتادة، حيث ذكر ثلاثة أوجهٍ من أوجه الاختلاف.

والخُلَاصَةُ: أنَّ أقوى الوجوه ما رواه قتادة، عن سِنَان بن سَلَمَة، عن ابن عباسٍ، عن ذُؤَيبٍ الخُزَاعيّ؛ حيث اتفق على روايته اثنان من أصحاب قتادة، وهم: سعيد بن أبي عَرُوبة، ومَعْمَر بن راشد، غير أنَّه ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وسِنَان، يؤكده إعراض البخاري عنه، والله أعلم، ولكنَّ أصل الحديثِ ثَبَت صحيحًا من طريقٍ أخرى عند مسلمٍ مِنْ حديث ابن عباس.

الثالث: عامر بن شَرَاحِيل الشَّعبيُّ

تواردت أقوال الأئمّة على نفي سماع قتادة من الشعبيّ، فمن ذلك:

قال ابن معين: "وذهب إلى الشَّعبيِّ يطلبُه فلم يَجِدْهُ"[١٥٦]. ويوضِّحه ما ذُكِر عن قتادة أنَّه قال: "ذهبتُ أنا وأبو مَعْشر [زياد بن كُلَيب الحَنْظليُّ] إلى الشَّعبيِّ، فقالوا: ليس هو هاهنا. قال: قلتُ: أين يذهبُ؟ قالوا: لا ندري. قال: قلتُ: يذهب ولا يُخبِرُ أهلَهُ!"[١٥٧].

وقال الفَسَويُّ: "ولم يسمع قتادة من سعيد بن جُبَير ولا من الشَّعبيِّ"[١٥٨]. وقال البَرْدِيجيُّ: "ولم يسمع من الشَّعبيّ، يُحدِّثُ عن عَزْرَة عن الشَّعبيِّ"[١٥٩]. وقال الباجيُّ: "ولم يسمع من الشَّعبيِّ"[١٦٠].

---

(١٥٥) (٢٠٥/١).

(١٥٦) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوري (١٠٠/٤).

(١٥٧) العلل، لأحمد (٣٦٢/١، ٣٦٥، ٣٦٦).

(١٥٨) المعرفة والتاريخ، للفَسَويّ (١٢٤/٢).

(١٥٩) تحفة التحصيل، لابن العراقي (ص٤٢٠). وتصحفت عزرة في المخطوط إلى عروة.

(١٦٠) التعديل والتجريح، للباجيّ (٣٠٧/١).

وقال ابن الجوزيّ: "وكان يُرسِلُ الحديث عن الشَّعبيِّ"[١٦١].

وسأل شعبةُ قتادةَ عن سماعه لحديثٍ من الشَّعبيِّ، فقد أخرج أبو زُرْعة من طريق شعبة، عن قتادة، عن الشَّعبيِّ، عن ابن عبّاس: "أنَّ النَّبيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرٍ"[١٦٢]. قال شعبةُ: "فقلتُ لقتادة: سَمِعتَه من الشَّعبيِّ؟ فقال: حدَّثني عاصمٌ الأحول..."[١٦٣]. وفي هذا النَّقْل ما يُشْعِرُ بأنَّ شعبة شكَّ في سماع قتادة من الشَّعبيّ، خاصةً وأنَّ قتادة عُرِفَ بروايته عمّن عاصرهم ولم يسمع منهم، وهذه المعاصرة متحقِّقةٌ بين قتادة والشَّعبيّ، بل تقدَّم في قول ابن معينٍ آنفًا أنَّ قتادة ذهب إلى الكوفة يَطْلُبُ الشَّعبيَّ فلم يَجِدْهُ، فاستثبت شعبةُ في سَّماع قتادة من الشعبيِّ، وفي جواب قتادة ما يدلُّ على أنَّه لم يسمع هذا الحديث من الشَّعبيِّ، وإنَّما سَمِع الحديثَ من عاصم الأَحْوَل.

ويبقي النَّظَر: هل مراد شعبة التثبُّت في سماع قتادة من الشَّعبيِّ في هذا الحديث بعينه، أم يراد التثبُّت من مطلق سماع قتادة من الشَّعبيِّ؟. والذي يظهرُ لي المراد الأوَّل، وهو أنَّ قتادة صحَّ سماعه من الشَّعبيِّ في الجُمْلة، وإنْ كان هذا الحديثَ بعينهِ لم يسمعه قتادة من الشَّعبيِّ، والدليل عليه أمور:

---

(١٦١) صِفة الصَّفوة، لابن الجوزيّ (٢٥٩/٣).

(١٦٢) وأخرجه مسلم (ص٣٧٠ رقم ٩٥٥/٧٠). من طريق شعبة، عن حبيب بن الشَّهيد، عن ثابتٍ، عن أنس مرفوعًا بمثله.

(١٦٣) الضُّعفاء، لأبي زُرْعة الرَّازيّ، ضمن كتاب: أبو زُرْعة الرَّازيّ وجهوده في خدمة السُّنَّة النَّبوية، لسعدي الهاشمي (ص٥٧٣).

وأخرجه أبو نُعَيم في الحلية (٣٣٠/٤)، وفيه قول شعبة: "فقلتُ لقتادة: سَمِعْتَهُ من الشَّعبيِّ؟ قال: لا، حدَّثنيه الشَّيْبانيُّ [سُلَيمان بن أبي سُلَيمان]".

الأمر الأوَّل: أنَّ أقدم من نفى سماع قتادة من الشَّعبيِّ هو ابن معينٍ، وبناه على مجيء قتادة للشَّعبيِّ فلم يَجِدْه، ولعلَّ الذين نَفَوا سماع قتادة من الشَّعبيِّ بَنَوْه على كلام ابن معين هذا أيضًا، ولكِنْ ما اعتمد عليه ابنُ معينٍ مردودٌ بما ورد عن الشَّعبيِّ أنَّه قال: سألني قتادةُ عن الأُذُنَين، أَمِنَ الرَّأس أم مِنَ الوجه؟ قال: قلتُ: ما تقدَّم منهما فمِنَ الوجه، ومُؤَخَّرُهُما مِنَ الرَّأس[١٦٤].

ففيه ما يدلُّ صراحةً على أنَّ قتادة التقى بالشَّعبيِّ، وإنْ ذهب إليه مرَّةً فلم يَجِدْه، فلا يدلُّ على أنَّه ما ذهب إليه مرَّةً ثانيةً وثالثةً حتى التقى به وسَمِع منه، ويُؤكِّدُه:

الأمر الثَّاني: أنَّه قيل للشَّعبيِّ: رأيتَ قتادة؟ قال: "نعم، رأيتُه كحاطب ليلٍ"[١٦٥]. وفيه ما يدلُّ على أنَّ الشعبيَّ رأى قتادة، ممّا يُشعِرُ بحصول اللقاء بينهما.

الأمر الثَّالث: رواية قتادة عن الشعبيِّ أخرجها مسلمٌ في الصَّحيح في موضعٍ واحد[١٦٦]، وخرَّجه الترمذيُّ من نفس طريق مسلمٍ، وقال: هذا حديثٌ حَسَنٌ

---

(١٦٤) العلل، لأحمد (٣٦٥/١)، وإسنادُه حسن.

(١٦٥) التعديل والتجريح، للباجيّ (١٠٦٦/٣). وانظر منه أيضًا: (١٠٦٥/٣)، وكذا الكامل، لابن عدي (٥٥/١).

ومراد الشَّعبيّ بقوله: (حَاطِبُ لَيْلٍ) أي أنَّه يأخذ من كُلِّ أحدٍ، ولا يبالي ماذا يحمل، ولا عمَّن أخذ، فقد أخرج أبو القاسم البغوي في حديث علي بن الجعد (٣٠٦/١). من طريق سفيان بن عُيَيْنة، قال: "قال لي عبد الكريم الجَزَريّ: يا أبا محمّد، تدري ما حاطبُ ليْلٍ؟ قال: قلت: لا، إلا أَنْ تُخبِرَنِيه. قال: هوَ الرَّجُل يخرج من الليل فيحتطب، فتقع يده على أفعى فتقتُلُه، هذا مَثَلٌ ضربتُهُ لك لطَّالب العلم، إنَّ طالبَ العلم إذا حَمَل من العلم ما لا يُطيقُه، قَتَلَه عِلْمُه، كما قتلت الأفعى حاطبَ ليلٍ".

(١٦٦) (ص٨٦٠ رقم ٢٠٦٩/١٥).

صحيحٌ"[١٦٧]. وفيه ما يَشِي بأنَّ مسلمًا والترمذيَّ يَرِيان أنَّ قتادة صحَّ سماعه من الشَّعبيِّ في الجُمْلة، ولعلَّ الأمر كذلك، فاللقاء بينهُما قويٌّ مُحتمَل، بل هو ثابتٌ بينهُما كما تقدَّم

ولقتادة عن الشَّعبيّ حديثٌ واحد عند مسلم، فقد قال الإمام مسلمٌ رحمه الله: "حدَّثنا عُبَيد اللهِ بن عمر القَوارِيرِي، وأبو غسان المِسْمَعيّ، وزهير بن حرب، وإسحاق ابن إبراهيم، ومحمّد بن المثنَّى، وابن بشَّارٍ. قال إسحاقٌ: (أخبرنا)، وقال الآخرون: (حدَّثنا) معاذ بن هشام، حدَّثني أبي، عن قتادة، عن عامرٍ الشَّعبيِّ، عن سُوَيد بن غَفَلَة: أنَّ عمر بن الخطَّاب خَطَب بالجَابِيةِ[١٦٨] فقال: "نَهَى نَبِيُّ اللهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ".

وحدَّثنا محمّد بن عبد الله الرُّزِّي[١٦٩]، أخبرنا عبد الوهَّاب بن عطاء، عن سعيد، عن قتادةَ بهذا الإسناد مثله"[١٧٠].

وأخرجه الترمذيُّ في الجامع (ص٤٠١ رقم ١٧٢١). عن محمّد بن بشَّار. والنَّسائيُّ في السُّنن الكبرى (٤١٣/٨ رقم ٩٥٥٢). عن إسحاق بن إبراهيم، كلاهما عن معاذ بن هشام، عن أبيه هشامٍ الدَّستوائيِّ، عن قتادة به مرفوعًا، بنحوه. وقال الترمذيُّ عَقِب الحديث: "هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ". وأخرجه أحمد في المسند

---

(١٦٧) الجامع، للترمذيّ (ص٤٠١ رقم ١٧٢١).

(١٦٨) قرية من قرى دمشق، بها تلٌّ يُسمّى تلُّ الجابية، خطب بها عمر ﷺ حين صار إلى إيليا سنة (١٦هـ)، وأقام فيها عشرين يومًا. انظر: آثار البلاد، للقَزْوينيّ (ص١٧٥)، والرَّوض المِعْطَار، لمحمّد الحِمْيَري (ص١٥٣).

(١٦٩) نسبةً إلى طبخ الرُّز أو الأَرُزّ، والنَّسبةُ إليها أيضًا الأَرُزِّي. الأنساب، للسمّعاني (١١١/١).

(١٧٠) الصَّحيح، لمسلم، رقم (٢٠٦٩/١٥).

(٤٣٣/١ رقم ٣٦٥). عن محمّد بن جَعْفَر، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعًا، بنحوه.

والحديث أعلَّه الدَّارقطنيُّ بتفرُّد قتادة برفع الحديث، حيث قال: "ولم يرفعْهُ عن الشَّعبيِّ غيرُ قتادة، مُدلِّسٌ، لعلَّهُ بلغه عنهُ[١٧١]"[١٧٢].

وفيه نظرٌ؛ وذلك أنَّ قتادة لم يتفرَّد برفع الحديث عن الشَّعبيِّ، فقد تابعه في الشَّعبيِّ داودُ بن أبي هند، وزكريا بن أبي زائدة على رَفْع الحديث، أخرج روايتها أبو عَوُانة في المسند (٢٣٤/٥ رقما ٨٥٢٤، ٨٥٢٥). من طريقين عن داود بن أبي هند، وزكريا بن أبي زائدة، عن الشَّعبيِّ، عن سُوَيد بن غَفَلة، عن عمر مرفوعًا، بنحوه.

بل ذكر الدَّارقطنيُّ نفسُه في العلل (١٥٣/٢)، أنَّ سعيد بن مسروق الثَّوريّ رواه عن الشَّعبيِّ، عن سُوَيد، عن عمر مرفوعًا كذلك.

والحديث ثَبَت من طُرُقٍ أخرى صحيحة أيضًا من غير طريق الشَّعبيِّ[١٧٣]، فقد رواه عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزُّبَير، وأبو عثمان النَّهديُّ عبد الرَّحمن بن مُلّ، ثلاثتُهم عن عُمَر بن الخطَّاب مرفوعًا.

فرواية عبد الله بن عمر، أخرجها البخاريُّ (ص١١٤٠ رقم ٥٨٣٥). من طريق عِمْران بن حطَّان، ومسلم (ص٨٥٨ رقم ٢٠٦٨/٦). من طريق مولاه نافع، ورقم (٨، ٢٠٦٨/٩). من طريق ابنه سالم، ورقم (٢٠٦٩/١٠). من طريق عبد الله مولى

---

(١٧١) وهذا مصيرٌ من الدَّارقُطنيِّ أنَّ قتادة لم يسمع من الشَّعبيِّ، على خلاف ما تقدَّم تحقيقُه من القول بسماع قتادة من الشَّعبيِّ.

(١٧٢) التَّتبع، المطبوع مع الإلزامات،للدَّارقطنيّ (ص٢٦٢).

(١٧٣) ذكر الدَّارقطنيُّ في العلل (١٥٣/٢)، أنَّ الحديث اختُلِف فيه وقفًا ورفعًا على الشَّعبي وعلى سُوَيد بن غَفَلة، ليس هذا موضع تفصيلُه، وللاستزادة انظر: بين الإمامين مسلم والدَّارقطنيِّ، لربيع المِدْخَلي (ص٣٤١).

أسماء بنت أبي بكرٍ الصدِّيق، أربعتُهم عن عبد الله بن عمر، عن عمر مرفوعًا بنحوه، وفيه قِصّة، دون ذكر الاستثناء (إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ...).

ورواية عبد الله بن الزُّبَير، أخرجها البخاريُّ، رقم (٥٨٣٤)، ومسلم، رقم (٢٠٦٩/١١). من طريق أبي ذِبْيان خليفة بن كعب، عن ابن الزُّبير، عن عمر مرفوعًا، بنحوه، دون ذكر الاستثناء.

ورواية أبي عثمان النَّهْديّ: أخرجها البخاريُّ، رقم (٥٨٢٨)، ومسلم، رقم (٢٠٦٩/١٤)، والنَّسائيُّ في السُّنن الكبرى، رقم (٩٥٥٠). من طريق شعبة، ومسلم، رقم (٢٠٦٩/١٥)، والنَّسائيُّ في السُّنن الكبرى، رقم (٩٥٥١). من طريقين عن هشامٍ الدَّستوائيِّ، كلاهما عن قتادة، والبخاريُّ، رقم (٥٨٣٠)، ومسلم، رقم (٢٠٦٩/١٣). من طريق سُلَيمان التَّيمِيّ، والبخاريُّ، رقم (٥٨٢٩)، ومسلم، رقم (١٢، ٢٠٦٩/١٣). من طريق عاصمٍ الأحول، ثلاثتُهم (قتادةُ، والتَّيْمِيّ، وعاصمٌ الأحَوْل) عن أبي عثمان النَّهْديِّ، عن عمر مرفوعًا، بنحوه.

ولمعناه شاهدٌ من حديث أنس بن مالك، وعبد الله بن الزُّبير، وأبي أُمَامة الباهليّ صُدَيّ بن عَجْلان.

أما حديث أنس، أخرجه البخاريُّ، رقم (٥٨٣٢)، ومسلم، رقم (٢٠٧٣/٢١). من طريق عبد العزيز بن صُهَيب، عن أنس بن مالك مرفوعًا. وأما حديث عبد الله بن الزُّبَير، أخرجه البخاريُّ، رقم (٥٨٣٣). من طريق ثابت بن أسلم البُنَانيّ، عن عبد الله بن الزُّبير مرفوعًا. وأما حديث أبي أُمَامة الباهليّ، أخرجه مسلم، رقم (٢٠٧٤/٢٢). من طريق شدَّاد بن عبد الله القُرَشيّ أبي عمَّار، عن أبي أُمَامة مرفوعًا.

والخُلَاصَةُ: أنَّ الحديثَ صحيحٌ من طريق قتادة، عن الشَّعبيِّ، عن سُويد بن غَفَلة، عن عمر مرفوعًا.

وكذا ثَبَتَ في الصَّحيحين بمتابعاتٍ وشواهدَ عن عددٍ من الصَّحابة.

الرابع: الصحابي أبو الطُّفَيل المكّيُّ، عامر بن واثلة

فنقل حرب بن إسماعيل عن أحمد بن حَنْبل أنَّه قال: "ما أعلمُ قتادة روى عن أحدٍ من أصحاب النَّبيِّ ﷺ إلا عن أنسٍ ﷺ"(١٧٤). ونفى الحاكمُ أنْ يكون قتادة سمع من أحدٍ من الصَّحابة غير أنس بن مالك، فقال: "لم يسمع من صحابيٍّ غيرِ أنسٍ"(١٧٥).

وورد في المقابل عن عليِّ بن المدينيّ أنَّه صحّح سماع قتادة من أبي الطُّفَيل(١٧٦).

قلت: وقد ورد تصريح قتادة بالسَّماع من أبي الطُّفَيل عند مسلمٍ الآتي تخريجُه، وعند أحمد بن حنبل(١٧٧).

وكذا أخرج ابنُ عدي في الكامل (٨٧/٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٢٩/٢٦). من طريقين عن سعيد بن أبي عَرُوبة وشعبة، عن قتادة، أنَّه قال: سألتُ أبا الطُّفَيل عن حديثٍ، وهو يطوفُ بالكعبة، فقال: "إنَّ لكُلِّ مقامٍ مقالاً". وإسنادُه صحيحٌ. ففيه ما يدلُّ صراحةً على أنَّ قتادة التقى بأبي الطُّفَيل في موسم الحجِّ، وبذلك يثبتُ سماع قتادة من أبي الطُّفَيل في الجملةِ، والله أعلم.

ولقتادة عن أبي الطُّفَيل حديثٌ واحد عند مسلم، فقد قال رحمه الله(ص٥٠٢ رقم ١٢٦٩/٢٤٧): "حدَّثني أبو الطَّاهر [السَّمْح، أحمد بن عمرو]، أخبرنا ابن

---

(١٧٤) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٦٨).

(١٧٥) معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص١١١).

(١٧٦) انظر: جامع التحصيل، للعلائيّ (ص٢٥٥).

(١٧٧) المسند، لأحمد بن حنبل (٩٤/٤).

وَهْب، أخبرنا عمرو بن الحارث، أن قتادة بن دِعامة حدّثه، أَنَّ أبا الطُّفَيل البَكْريَّ حدَّثه، أنّه سَمِع ابن عباس، يقول: "لَمْ أَرَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَسْتَلِمُ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيّين"(١٧٨).

وأخرجه أحمد في المسند (٤٧٠/٥ رقم ٣٥٣٢). من طريق عبد الوهَّاب بن عطاء، ورَوْح بن عُبَادة، وأخرجه الطَّبرانيُّ في المعجم الكبير (٢٧٢/١٠ رقم ١٠٦٣٦)، والبيهقيُّ في السُّنن الكبرى (٧٦/٥ رقم ٩٠٢٣). من طريق خالد بن الحارث، ثلاثتُهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة به مرفوعًا، بلفظ: (كَانَ مُعاويةُ لا يأتي على رُكْنٍ مِنْ أركانِ البَيْتِ إلا استَلَمَهُ، فقال ابن عبَّاسٍ: "إنّما كان نبيُّ اللهِ ﷺ يَسْتلِمُ هذَينِ الرُّكْنَينِ". فقال معاويةُ: ليس من أركانِهِ شَيءٌ مَهْجورٌ. قال عبد الوهَّاب: الرُّكْنَينِ: اليَمانيُّ والحَجَر). واللفظ لأحمد.

ورواه شعبة عن قتادة، واختُلِف عليه: فقد أخرجه أحمد، المسند (٧٣/٢٨ رقم ١٦٨٥٨). عن محمّد بن جَعْفر غُنْدَر وحجّاج بن محمّد الأعور، و(١٠٦/٢٨ رقم ١٦٨٩٧). عن يحيى بن سعيد القطَّان، ثلاثتُهم عن شعبة، عن قتادة به مرفوعًا، وفيه أنَّ الذي قال: (لَيْسَ شَيءٌ من أركانِهِ مَهْجُورٌ) هو ابن عبَّاس، والذي رفع استلام الرُّكْنَينِ إلى النَّبيِّ ﷺ هو معاوية بن أبي سُفيان.

وذكر الدَّارقطنيَّ في العلل (٥٥/٧) أنَّ معاذ بن معاذ العَنْبريّ، وأبو أسامة حمّاد بن أسامة روياه عن شعبة عن قتادة به مرفوعًا من حديث معاوية. قال شعبةُ: "النَّاسُ يَختلِفُونَ في هذا الحديث، يقولون: معاويةُ هو الذي قال: (ليسَ مِنَ البَيْت شَيْءٌ مَهْجُورٌ، ولكنّي حَفِظْتُهُ من قتادةَ هكذا"(١٧٩).

---

(١٧٨) الصَّحيح، لمسلم (ص٥٠٢ رقم ١٢٦٩/٢٤٧).

(١٧٩) المسند، لأحمد بن حنبل (٩٤/٤).

وأخرجه الطَّبرانيُّ في المعجم الكبير (٣٢٩/١٠ رقم ١٠٦٣٤). من طريق يحيى بن سعيد القطَّان، عن شعبة، عن قتادة، عن أبي الطُّفَيل، عن ابن عباسٍ مرفوعًا، بنحو رواية سعيد بن أبي عَرُوبة.

وذكر الدَّارقطنيُّ في العلل (٥٥/٧) أنَّ خالد بن الحارث رواه عن شعبة، عن قتادة، عن أبي الطُّفَيل، عن ابن عباسٍ مرفوعًا بنحوه.

وذكر أيضًا في الموضع ذاتِه أنَّ وهب بن جرير تفرَّد بروايتِه عن شعبة عن قتادة، عن أبي الطُّفَيل، عن معاوية موقوفًا. ثُمَّ قال: "والصَّواب قول من قال: عن ابن عباسٍ عن النبيِّ ﷺ"[١٨٠]. وقال ابن حجر: "قال عبدُ الله بن أحمد في العلل[١٨١] سألتُ أبي عنه. فقال: قَلَبَهُ شُعبةُ، وقد كان شعبةُ يقول: "النَّاس يُخالفونَنِي في هذا، ولكنَّني سَمِعتُه من قتادةَ هكذا). انتهى، وقد رواه سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادةَ على الصَّواب"[١٨٢].

وهو كما قالا؛ فإنَّ شعبة اختُلِف عليه في رواية هذا الحديث فمرَّةً مرفوعًا عن ابن عبّاس، ومرَّةً عن معاوية مرفوعًا، ومرَّةً عن معاوية موقوفًا، والصَّواب من ذلك عن ابن عباسٍ مرفوعًا، وهي الموافقةُ لرواية اثنين من أصحاب قتادة، وهما: سعيد بن أبي عَرْوبة، وهو أوثق النَّاس في قتادة، وعمرو بن الحارث.

ويُؤكِّدُهُ أنَّ البخاريَّ أخرجه في الصَّحيح معلَّقًا (٥٨٢/٢)، عن محمَّد بن بكر، عن ابن جُرَيج، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشَّعْثاء [جابر بن زَيْد] أنَّه قال: ومَنْ

---

(١٨٠) العلل، للدَّارقطنيّ (٥٥/٧).

(١٨١) لم أقف عليه بِنَصِّهِ في العلل، ولكن أشار الإمام أحمد في العلل (٣١٦/٣) إلى علَّة القَلْبِ دون التصريح بها.

(١٨٢) فتح الباري، لابن حجر (٤٧٤/٣).

يتَّقي شيئًا مِنَ البَيْتِ؟. وكان معاويةُ يَسْتلمُ الأركانَ، فقال له ابن عبَّاس رضي الله عنهما: إنِّه لا يُسْتلَمُ هذان الركْنان[١٨٣]. فقال: ليس شَيءٌ مِنَ البَيْتِ مَهْجُورٌ. وكان ابن الزُّبير رضي الله عنهما يَسْتلِمُهُنَّ كلَّهُنَّ.

وكذا أخرجه عبد الرَّزاق في المُصنَّف (٤٥/٥ رقم ٨٩٤٤)، وأحمد في المسند (١٩٨/٥ رقم ٣٠٧٤)، والترمذيُّ في الجامع (ص٢٠٨ رقم ٨٥٨)، والطَّبرانيُّ في المعجم الكبير (٢٧٠/١٠ رقم ١٠٦٣١)، والحاكم في المستدرك (٦٢٤/٣ رقم ٦٣٠٥). من طُرُقٍ عن عبد الله بن عثمان بن خُثَيم، عن أبي الطُّفَيل، عن ابن عباسٍ مرفوعًا، بنحو رواية سعيد بن أبي عَرُوبة. وقال التِّرمذيُّ عَقِبَهُ: "حديث ابن عبّاسٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ". وقال الحاكم عَقِبَ الحديث: "هذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يُخرِّجاه". وهو كما قالا.

وأخرجه أحمد في المسند (٣٦٩/٣ رقم ١٨٧٧). من طريق مجاهد عن ابن عبّاسٍ مرفوعًا بنحو رواية سعيد بن أبي عَرُوبة.

والخُلَاصَةُ: أنَّ أقوى طُرُق الحديثِ ما رواه سعيد بن أبي عَرُوبة، وعمرو بن الحارث، عن قتادة، عن أبي الطُّفَيل، عن ابن عبّاسٍ مرفوعاً، وفي رواية سعيد ذِكْر معاوية وأنَّه هو الذي قال: "لَيْس شَيْءٌ في البَيْت مَهْجَورٌ" لا ابن عبّاسٍ، وهو الصَّواب الموافقُ لرواية عبد الله بن عثمان بن خُثَيم عن أبي الطُّفَيل، ولرواية مجاهد عن ابن عبّاسٍ، والله أعلم.

الخامس: أبو قِلَابة الجَرْميُّ، عبد الله بن زيد، الأَزْديُّ، البصريُّ

نفى غيرُ واحدٍ من الأئمّة النُّقَّاد سماع قتادة من أبي قِلَابة، وهذه أقوالُهم: قال أيُّوب السَّختيانيُّ: "لم يسمع قتادةُ من أبي قِلَابة شيئًا، إنَّما وقعت كُتُبُ أبي قِلَابة إليه،

(١٨٣) أي: الشَّامِيّين. فتح الباري، لابن حجر، (٤٧٤/٣).

ومات أبو قِلَابة بالشَّام"[١٨٤]. وقال شعبة بن الحجَّاج: "كُنتُ أَعْرِف إذا جاء ما سَمِع قتادةُ ممَّا لم يسمع؛ كان إذا جاء ما سَمِع يقولُ: (حدَّثنا أنسُ بن مالك) و(حدَّثنا الحَسَن) و(حدَّثنا سعيدُ بن المسيّب) و(حدَّثنا مُطرِّف)، وإذا جاء ما لم يَسْمَع يقولُ: (قال سعيد بن جُبَير) و(قال أبو قِلَابة)[١٨٥].

وقال أبو زُرْعة الدّمشقيّ: سمعت أحمد بن حنبل يُسْأَل عن قتادة: سَمِع من أبي قِلَابة؟ فقال: "هو يُحدِّثُ عنه، ولا أَعْلمُ أنَّه قال: يعني حدَّثنا"[١٨٦]. وقال أيضًا: "لم يسمع قتادةُ من أبي قِلَابة شيئًا، إنَّما بَلَغَهُ عنه"[١٨٧].

وقال ابن معين: "ولم يسمع من أبي قِلَابة شيئًا"[١٨٨]. وقال أيضًا وهو يُعدِّد الذين لم يسمع منهم قتادة: "ولا من أبي قِلَابة، إنَّما حدَّث عن صحيفة أبي قِلَابة"[١٨٩]. وقال عمرو بن عليٍّ الفلَّاس: "لم يسمع قتادةُ من أبي قِلَابة"[١٩٠]. وقال النَّسائيُّ: "قتادة لا نعلم سَمِع من أبي قِلَابة شيئًا"[١٩١].

---

(١٨٤) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٣١٠/٢٨). وانظر: الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين (ص٢٧٥).

(١٨٥) التمهيد، لابن عبد البرّ (٣٥/١). وبنحوه في: العلل، لأحمد (٢٤٢/٣)، وتاريخ أبي زُرْعة الدِّمشقيّ (ص٢١٥)، والمحدِّث الفاصل، للرَّامهُرمُزِيّ (ص٥٢٢)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر (٣٠٨/٢٨).

(١٨٦) تاريخ أبي زُرْعة الدِّمشقيّ (ص٢١٥).

(١٨٧) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٧١).

(١٨٨) التاريخ، لابن معين، رواية الدُّوريّ (٩٤/٤).

(١٨٩) المصدر نفسه (١٠٠/٤). وانظر أيضًا منه (١٩٣/٤)، والمراسيل، لابن أبي حاتم (ص١٧٢).

(١٩٠) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٣٠٩/٢٨).

(١٩١) السُّنن الكبرى، للنَّسائيّ (٢٢١/٢).

فهذه النُّصوصُ عن الأَئِمَّةِ الأعلام تدلُّ دِلالةً واضحةً على أنَّ قتادةَ لم يَسْمَع من أبي قِلَابة شيئًا من الحديثِ، لا قليل ولا كثير، واستدلَّ أيُّوب السَّختيانيُّ على عدم السَّماع بعدم إمكان اللقاء بينهُما رُغْم أنَّهُما مُتعاصِرَينِ، وذلك أنَّ قتادة بصريٌّ، وأمّا أبو قِلَابة وُلِد بالبصرةِ ثُمَّ قَدِم الشَّام في عهد عبد الملك بن مَرْوان، وكانت ولايته من (٦٥ -٨٦هـ)، وبقي بالشَّام إلى أن مات فيها(١٩٢).

إلا أنَّه ورد ما يدلُّ على أنَّ أبا قِلَابة بَقِيَ بالبصرةِ إلى أن مات القاضي عبد الرَّحمن بن أُذَينة العبديّ، فطُلِب أبو قِلَابة للقضاءِ فَهَرب إلى الشَّام(١٩٣)، وكانت وفاة ابن أُذَينة بعد (٨٠هـ)(١٩٤)، وعليه فيكونُ قتادة قد عاصر أبا قِلَابة في مكانٍ واحدٍ وهو البصرة (٢٠) عامًا على أقلِّ تقديرٍ، وهي معاصرةٌ قويّةٌ كافيةٌ للسَّماع.

ولكن – مع هذه المعاصرة القويّة – لم يأتِ ما يدلُّ على أنَّ قتادة التقى بأبي قِلَابة أو سمع منه، وتقدَّم أنَّ قتادة كثيرُ الإرسال عمّن عاصرهم ولم يسمع منهُم، وإنَّما وقعت له كُتُب أبي قِلَابة.

ويُنبَّه هنا أنّ مسلمًا أخرج لـ (قتادة عن أبي قِلَابة) في مَوْضعين يأتي تخريجُهُما، إلا أنَّه لم يُخرِجْها احتجاجًا، وإنَّما أخرجها على سبيل المتابعةِ والاستشهاد في كلا الموضعين، أو لعلَّ مسلمًا كان يرى صحّةَ سماع قتادة من أبي قِلَابة في أحاديثَ معيّنة؛ اكتفاءً بالمعاصرة القويّة بينهما، مع إمكان اللقاء.

---

(١٩٢) انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٨٧/٢٨).

(١٩٣) انظر: المصدر نفسه (٣٠٢/٢٨).

(١٩٤) انظر: الطبقات، لخليفة (ص١٩٨). وذكر ابن حجر في الإصابة (٢٢٤/٥) أنَّ عبد الرَّحمن مات بعد التِّسعينِ.

ويُقَوّي هذا الاحتمال عند مسلم أنَّ أبا حاتم نصَّ على أنَّ قتادة سَمِع من أبي قِلَابة أحرفًا، قال أبو حاتم: "وقتادةُ يُقَالُ: لم يسمع من أبي قِلَابة إلا أَحْرُفًا؛ فإنَّهُ وقع إليه كتاب من كُتُبِ أبي قلابة"[١٩٥].

وقول أبي حاتم: (إلا أَحْرُفًا) مُحتَمِلٌ إلا أحرفًا سَمِعها قتادةُ من أبي قِلَابة[١٩٦]، وهذا الاحتمال خِلَاف ما نصَّ عليه الأَئمّةُ الآخرون الذين تقدَّم ذِكرُ كلامِهِم، أو إلا أحرفًا وقعت إليه من أحدِ كُتُبِ أبي قِلَابة[١٩٧]، وهذا ما أثبته الأئمّة الآخرون، وهذا الاحتمالُ أقربُ؛ فحمل كلام أبي حاتم على الموافِق من كلام الأئمّة الآخرين أولى، والله أعلم. فالذي يظهر – والله أعلم – أنَّ قتادةَ لم يسمع من أبي قِلَابة شيئًا من الحديث، وإنَّما وقعت له بعضُ كُتُبِه فأخذها قتادةُ وروى منها، وهذه صورة الوِجَادة التي قال فيها ابن الصلاح من باب المُنقطِع والمُرسَل، غير أنَّه [أي الإسناد] أخذ شَوْبًا من الاتصال بقوله [أي الراوي]: (وجدتُ بخطِّ فلانٍ)[١٩٨].

ولقتادة عن أبي قِلَابة حديثان عند مسلم:

الحديثُ الأوَّل: قال الإمام مسلمٌ رحمه الله (ص١٠٣٩ رقم ٢٥٧٧/٥٥): "حدَّثنا إسحاق بن إبراهيم [المعروف بابن راهُويَه]، ومحمَّد بن المُثنَّى، كلاهما عن عبد الصَّمد بن عبد الوارث، حدَّثنا همَّامٌ، حدَّثنا قتادةُ، عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماء

(١٩٥) العلل، لابن أبي حاتم (٤٣٤/١).

(١٩٦) ويكون الاستثناءُ حينئذٍ متصلاً، كقولنا: جاء الرِّجالُ إلا زيدًا.

(١٩٧) ويكون الاستثناءُ حينئذٍ منقطعًا، كقولنا: جاء الرِّجالُ إلا حمارًا.

(١٩٨) معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح (ص٢٨٥). وانظر: جامع التحصيل، للعلائيّ (ص٢٦٠)، ونزهة النَّظر، لابن حجر (ص١٢٧).

[الرَّحَبيُّ، عمرو بن مَرْثد]، عن أبي ذَرٍّ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ فيما يروي عن ربِّهِ تبارك وتعالى: "إِنِّي حَرَّمْتُ عَلَى نَفْسِي الظُّلْمَ وَعَلَى عِبَادِي فَلَا تَظَالَمُوا... الحديث".

وأخرجه أحمد في المسند (٣٣٢/٣٥ رقم ٢١٤٢٠). عن عبد الصمّد به مرفوعًا، بنحوه مختصرًا. وأخرجه الطَّيالسيُّ في المسند (٣٧٠/١ رقم ٤٦٥)، وأحمد في المسند، رقم (٢١٤٢٠). عن عبد الرَّحمن بن مَهْدِي، كلاهما عن همّام بن يحيى به مرفوعًا، بنحوه مختصرًا. وإسناده من طريق قتادة ضعيفٌ للانقطاع بين قتادة وأبي قِلَابة، وإنّما أخرجه مسلم استشهادًا، حيث ذَكَرَ طريق قتادة بعد أن خرَّجه من طُرُقٍ أخرى صحيحة.

الحديثُ الثَّاني: قال الإمام مسلم رحمه الله (ص١١٥٨ رقم ٢٨٨٩/١٩): "وحدَّثني زُهَير بن حرب، وإسحاق بن إبراهيم، ومحمّد بن المُثنَّى، وابن بشَّار، قال إسحاقُ: أخبرنا، وقال الآخرون: حدَّثنا معاذ بن هشام، حدَّثني أبي، عن قتادةَ، عن أبي قِلَابة، عن أبي أسماءَ الرَّحَبيِّ، عن ثَوْبَان: أنَّ نبيَّ اللهِ ﷺ قال: "إِنَّ اللهَ تَعَالَى زَوَى[١٩٩] لِي الْأَرْضَ حَتَّى رَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَأَعْطَانِي الْكَنْزَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ... الحديث".

وأخرجه ابن حبان في الصَّحيح (١٠٩/١٥ رقم ٦٧١٤). من طريق أبي خَيْثمة زُهَير بن حَرْب، وأخرجه البيهقيُّ في السُّنن الكبرى (١٨١/٩ رقم ١٨٣٩٨). من طريق عبد الرَّحمن بن محمّد بن منصور، كلاهما عن معاذ بن هشام به مرفوعًا بنحوه، وفيه زيادة: (وإِنَّه سَيَرْجِعُ قَبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي إلى التُّرْكِ وعِبَادةِ الأَوْثَانِ، وإِنَّ مِنْ أَخْوفِ ما أَخَافُ على أُمَّتي الأَئمّةَ المُضِلِّينَ، وإِنَّهُم إِذَا وُضِعَ السَّيفُ فيهم لم يُرْفع عَنْهُم إلى يَوْمِ القِيامةِ، وإِنَّه سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي كذَّابُونَ دَجَّالونَ قَرِيبًا مِنْ ثَلاثِينَ، وإِنِّي

(١٩٩) أي: جَمَع الأرض. النهاية، لابن الأثير (ص٤٠٥).

خَاتَمُ الأَنبِيَاءِ لا نَبِيَّ بَعْدِي، ولا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي على الحقِّ مَنصُورةٌ حتى يَأتِيَ أَمْرُ اللهِ). وأخرجه ابن ماجه في السُّنن (ص٦٥١ رقم ٣٩٥٢). من طريق سعيد بن بَشِير، عن قتادةَ به مرفوعًا بنحو رواية ابن حبّان والبيهقيّ.

والحديثُ صحيحٌ من طريق حمّاد بن زيد، عن أيُّوب، عن أبي قِلَابة، وسندَهُ ضعيفٌ من طريق قتادة عن أبي قِلَابة للانقطاع بين قتادة وأبي قِلَابة، وإنَّما أخرج مسلمٌ هذه الطَّريق المنقطعة استشهاداً لا احتجاجًا، أو لعلَّه يرى صحة رواية قتادة عن أبي قِلَابة للمعاصرة القويّة بينهما، والله أعلم.

خاتمة

وبعد، فقتادة كما نرى أحد الحفاظ الذين تدور عليهم الأسانيد، ومراد غالب الأئمة في وصفه بالتدليس هو روايته عمّن أدركهم وعاصرهم ولم يسمع، وهو ما يعرف بالمرسل الخفي عند بعض الأئمة المتأخرين.

وأكثر شيوخه في دراستنا هذه من كبار التابعين، وأحدهم صحابي هو أبو الطفيل، وأثبتت الدراسة سماعه من أكثرهم، على النحو الآتي:

• سالم بن أبي الجعد، لم ينفِ أحمد سماع قتادة منه مطلقًا، بل في بلد دون أخرى، وهو صحيح السماع عنه في غير الشام، وقد صرّح بالسماع منه في حديث له عنه البخاري.

• وابن المسيب، لم يجزم ابن المديني وأحمد بعدم سماع قتادة منه، فكلامهما على الاحتمال، وقد ثبت لقاء قتادة به، بل لازمه وأخذ عنه العلم، ونص شعبة على سماعه منه، وروايته عنه عن شيوخه سوى أبي هريرة من أصح الأسانيد عند بعضهم، وأحاديثه في الصحيحين عن ابن المسيب عن غير أبي هريرة يرجح السماع.

• ومعاذة العدوية، فالدراسة رجّحت سماعه منها، وإن نفاه بعضهم، ولقتادة حديث عنها في البخاري، وآخر في مسلم صرّح فيها بالسماع منها.

• وعكرمة مولى ابن عباس، يثبت الإمام أحمد سماع قتادة منه، ويرد على من نفى السماع بتصريح قتادة بالسماع في عدّة أحاديث، وله عنه في البخاري ثلاثة أحاديث، هي قرينة قوية في صحة السماع.

• وأبو رافع الصائغ، نفى سماع قتادة منه عدد من الأئمة، منهم شعبة وأحمد وأبو داود وابن معين والدارقطني، بل لم يثبت لقاء بينهما، وأنَّ بينهما واسطة في أحاديثه في الكتب الستة، وهذا هو الأرجح، والله أعلم، وإن أخرج له البخاري حديثًا واحدًا فيه تصريح بالسماع.

• وأبو العالية الرياحي، قد ثبت سماع قتادة منه في الجملة، وأنها أحاديث أكثر من الثلاثة أو الأربعة التي حددها شعبة، ولقتادة عنه ثلاثة أحاديث في البخاري، مُصَرِّحًا بالسماع منه في حديثين منها.

• وخلاس بن عمرو الهجري، إنما ترك يحيى القطّان ما كان من رواية قتادة عنه عن عليّ بن أبي طالب خاصّة؛ لروايته عنه صُحُفًا وقعت له، أمّا روايته عن خلاس عن غير عليّ، فهي صحيحة، سمعها منه قتادة. وحديث قتادة عن خلاس في صحيح مسلم جاء عن غير عليّ.

• وسنان بن سلمه وقتادة، كانا معًا في البصرة، فاحتمال اللقاء بينهما قوي، لذا فإنَّ قولَ ابنِ معين لم يدركه غير مُسَلَّم، ولقتادة عن سنان حديث واحد في مسلم أخرجه في الشواهد لنكتة بينتها في الدراسة.

• وعامر الشعبي، قد تأكد لقاء قتادة به، وصحَّ سماعه منه في الجملة، وإن نفى أئمة هذا السماع، ومسلم روى له حديثًا واحد، أخرجه الترمذي، وقال: حسن صحيح.

• والصحابي أبو الطفيل، عامر بن واثلة، الصواب سماع قتادة منه، وإن جاء عن أحمد قوله: ما أعلم قتادة روى عن أحد من أصحاب النَّبيِّ ﷺ إلا عن أنس، ونحوه قال الحاكم، ولقتادة عن أبي الطفيل حديث واحد عند مسلم صرّح فيه بالسماع منه.

• وأبو قلابة الجرمي، أكثر الأئمة على عدم سماع قتادة منه، وهو الأرجح، إلا أحرفًا كما قال أبو حاتم الرازي، فتكون إما سماعًا وإما من كتبه، وحديثه في مسلم لم يخرجه احتجاجًا، بل على سبيل الاستشهاد، أو أنَّ مسلمًا يرى صحة سماع قتادة منه في أحاديث معينة اكتفاء بالمعاصرة القوية بينهما مع إمكان اللقاء، فالله أعلم.

وأوصي في ختام بحثي بالتوجه نحو هذه الدراسات لأئمة مكثرين تدور عليهم الأسانيد، معروفين بكثرة الإرسال عمن عاصروهم، وذلك بالكشف عن سماع من له رواية عنهم من عدم السماع، أو بدراسة علاقة تلامذته به من حيث الطبقة والملازمة والثقة والإتقان لحديثه ونحو ذلك، في ضوء علم طبقات الرواة وتاريخهم والأماكن التي نزلوا بها إلى غير ذلك من العلوم، مما يوصلنا إلى نتائج مهمّة تتعلق بعدم تصحيح حديث ظاهر إسناده الصحّة، وهو مُعَل بهذا النوع من الانقطاع الخفي.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

[١] *آثار البلاد وأخبار العباد*: زكريا بن محمّد القزويني (٦٨٢هـ)، دار صادر، بيروت.

[٢] *الآحادُ والمثانيّ*: أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، تحقيق باسم الجَوابرة، دار الرَّاية، الرِّياض، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

[٣] *أحوال الرِّجال*: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (٢٥٩هـ)، تحقيق صبحي السّامُرّائيّ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

[٤] *الإصابة في تمييز الصَّحابة*: أحمد بن علي ابن حجر (٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الله التركيّ، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

[٥] *الإلزامات*: المطبوع مع *التّتبع*، علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق مقبل بن هادي الوادعيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

[٦] *الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السُّنّة من الزَّللِ والتَّضليلِ والمُجَازَفة*: عبد الرَّحمن بن يحيى المُعلّمي (١٣٨٦هـ)، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٢هـ.

[٧] *بحر الدم فيمن تكلَّم فيه الإمام أحمد بمدحٍ أم ذم*: يوسف بن حسن بن عبدالهادي ابن المبرد (ت: ٩٠٩هـ)، تحقيق وصي الله عباس، دار الرّاية، الرِّياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

[٨] *البدر المُنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشّرح الكبير*: عمر بن علي ابن الملقن (٨٠٤هـ)، تحقيق مصطفى أبو الغيط وآخرين، دار الهجرة، الرّياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

[٩] *بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام*: علي بن محمّد ابن القطان الفاسي (٦٢٨هـ)، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرِّياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

[١٠] التاريخ: يحيى بن معين (٢٣٣هـ)، رواية العباس بن محمّد الدُّوريّ (٢٧١هـ)، تحقيق أحمد محمّد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ.

[١١] *تاريخ أبي زُرْعة الدِّمشقيّ*: عبد الرَّحمن بن عمرو (٢٨١هـ)، تحقيق خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطّبعة الأولى ١٤١٧هـ.

[١٢] *التاريخ الأوسط*: محمّد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق تيسير بن سعد، دار الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

[١٣] *التاريخ الكبير*: محمّد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق عبد الرَّحمن المُعلِّميّ، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤٠٧هـ

[١٤] *التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة*: أحمد بن زهير بن حرب (٢٧٩هـ)، تحقيق صلاح هلل، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

[١٥] *تاريخ مدينة دمشق*: علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق عمر بن غرامة العَمْرويّ، دار الفكر ١٤١٥هـ. *تاريخ مدينة دمشق*: علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق عمر بن غرامة العَمْرويّ، دار الفكر ١٤١٥هـ.

[١٦] *تاريخ مدينة السَّلام*: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق بشّار معروف، دار الغرب الإسلاميّ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

[١٧] *تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف*: للمزِّي، يوسف بن عبد الرَّحمن المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق عبد الصَّمد عبد الشَّرف، المكتب الإسلاميّ، والدار القيّمة، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

[١٨] *تحفة التّحصيل في ذِكْر رواة المراسيل*: أحمد بن عبد الرَّحيم العراقي (٨٢٦هـ)، تحقيقنا بالمشاركة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

[١٩] *تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّواوِي*: عبد الرَّحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق طارق عوض الله، دار العاصمة، الرّياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

[٢٠] *التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاريُّ في الجامع الصَّحيح*: سُلَيمان بن خَلَفَ أبو الوليد الباجي (٤٧٤هـ)، تحقيق أبو لُبَابة حُسَين، دار اللواء، الرِّياض، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

[٢١] *تغليق التعليق*: أحمد بن علي ابن حجر (٨٥٢هـ)، تحقيق سعيد القزقي، المكتب الإسلامي، ودار عمَّار، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

[٢٢] *التلخيصُ الحَبِير في تخريج أحاديث الرَّافعيّ الكبير*: أحمد بن عليّ (٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

[٢٣] *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر (٤٦٣هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، طبع وزارة الأوقاف والشؤون المغربية.

[٢٤] *تهذيب السنن*: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، مطبوع مع المختصر للمنذري، والمعالم للخطابي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

[٢٥] *تهذيب التهذيب*: أحمد بن عليّ ابن حجر (٨٥٢هـ)، تعليق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

[٢٦] *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*: يوسف بن عبد الرَّحمن المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق بشار معروف، مؤسسة الرّسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

[٢٧] *الثِّقات*: محمّد بن حبان التميمي (٣٥٤هـ)، تحقيق السّيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.

[٢٨] *جامع البيان عن تأويل آي القُرْآن*: محمّد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق عبد الله التُّركيّ، دار هَجَر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

[٢٩] *جامع التحصيل في أحكام المراسيل*: خليل بن كَيْكلدي العلائي (٧٦١هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السّلَفيّ، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

[٣٠] *الجرح والتَّعديل*: عبد الرَّحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، تحقيق عبدالرَّحمن المُعلّمي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ.

[٣١] *الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين* (٢٣٣هـ) *(الفوائد)*، رواية أبي بكر المَرْوزيّ، أحمد بن علي (٢٩٢هـ) عنه، تحقيق خالد السّبْت، مكتبة الرُّشد، الرّياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

[٣٢] *الجعديات، حديث عليّ بن الجعد* (٢٣٠هـ): عبد الله بن محمّد أبو القاسم البغوي (٣١٧هـ)، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

[٣٣] *الجمع بين كتابي أبي نَصْر الكلاباذيّ وأبي بكرٍ الأصبهانيّ رحمهما الله تعالى في رجال البخاريّ ومسلم*، المشهور بـ *الجمع بين رجال الصَّحيحين*: محمّد بن طاهر أبو الفضل المقدسي (٥٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

[٣٤] *حِلْية الأولياءِ وطبقاتِ الأصفياء*: أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطَّبعة الرَّابعة ١٤٠٥هـ.

[٣٥] *الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج*: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان، الخُبَر، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

[٣٦] *الرَّوض المِعْطَار في خبر الأقطار*: محمّد الحِمْيريّ، تحقيق: إحسان عبّاس، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

[٣٧] *سؤالاتُ ابنِ الجُنَيد ليحيى بن معين*: إبراهيم بن عبد الله بن الجُنَيد (٢٦٠هـ تقريبًا)، تحقيق أحمد محمّد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

[٣٨] *سؤالات أبي عُبيد الآجُرِّي*(بعد٣٠٠هـ) *أبا داود سُلَيمان بن الأَشْعَث السِّجْستانيّ (٢٧٥ هـ) في معرفة الرِّجال وجرحِهِم وتعديلِهِم*: تحقيق عبد العليم البَسْتويّ، دار الاستقامة، مكّة المكرمة، ومؤسسة الرَّيان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

[٣٩] *سُؤَالاتُ الحاكم* [محمّد بن عبد الله](٤٠٥هـ)*للدَّارقطنيِّ* علي بن عمر (٣٨٥هـ)، تحقيق مُوفَّق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

[٤٠] *سؤالات محمّد بن عثمان بن أبي شَيْبة* (٢٩٧هـ) *لعليّ بن المدينيّ* (٢٣٤هـ)، تحقيق مُوفّق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرِّياض، طبعة ١٤٠٤هـ.

[٤١] *سؤالاتُ مسعود بن علي السِّجزيّ*(٤٣٨ أو ٤٣٩هـ) *مع أسئلة البغداديّين عن أحوال الرُّواة*: محمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطَّبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

[٤٢] *سنن ابن ماجه*: محمّد بن يزيد القزويني (٢٧٥هـ)، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقيّ، دار الفكر، بيروت.

[٤٣] *سَنَن أبي داود*: سُلَيمان بن الأَشْعَث السجستاني (٢٧٥هـ)، تعليق محمّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الفكر.

[٤٤] *سُنَن الترمذيّ*: للترمذيّ، محمّد بن عيسى (٢٧٩هـ)، اعتنى به مشهور سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى.

[٤٥] *السُّنن الكبرى*: أحمد بن شُعَيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

[٤٦] *السُّنن الكبرى*: أحمد بن الحُسَين البيهقي (٤٥٨هـ)، تعليق محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ.

[٤٧] *سنن النسائي*: للنَّسائيِّ، أحمد بن شُعَيب (٣٠٣هـ)، اعتنى به مشهور سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى.

[٤٨] *السُّنَّة*: عمرو بن الضحاك الشيباني ابن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، ومعه: *ظلال الجَنَّة في تخريج السُّنَّة*، للألبانيّ، محمّد ناصر الدين (١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

[٤٩] *سِيَر أعلام النُّبلاء*: محمّد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

[٥٠] *شرح علل الترمذيّ*: عبد الرَّحمن بن أحمد ابن رجب (٧٩٥هـ)، تحقيق: همَّام عبد الرَّحيم سعيد، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ.

[٥١] *شرح معاني الآثار*: أحمد بن محمّد الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق محمَّد زهري النَّجّار، ومحمد سيّد جاد الحق، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

[٥٢] *الصحيح*: محمَّد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ.

[٥٣] *الصَّحيح*: مسلم بن الحجّاج النيسابوري (٢٦١هـ)، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ.

[٥٤] *صحيح ابن حبان*: محمّد بن حبان التميمي (٣٥٤هـ)، تحقيق شُعَيب الأرنَؤُوط، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

[٥٥] *صحيح ابن خزيمة*: محمّد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)، تحقيق محمّد مصطفى الأعظميّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.

[٥٦] *صفة الصَّفوة*: عبد الرَّحمن بن عليّ ابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق محمّد رواس قَلْعَجيّ ومحمَّود فاخوريّ، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٩هـ.

[٥٧] *الضُّعفاء*: محمّد بن عمرو العقيلي (٣٢٢هـ)، تحقيق حمدي السِّلفيّ، دار الصميعي، الرِّياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

[٥٨] *الضُّعفاء والكذَّابين والمتروكينَ من رواة الأحاديث*: عُبَيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي (٢٦٤هـ)، المطبوع مع كتاب: "أبو زرعة الرَّازيّ وجهوده في السُّنَّة النبويّة"، لسعدي الهاشمي، مكتبة ابن القيم، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.

[٥٩] *الطبقات*: خليفة بن خيَّاط (٢٤٠هـ)، رواية أبي عمران موسى بن زكريا التُّستُري، تحقيق أكرم ضياء العُمَريّ، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ.

[٦٠] *طبقات الحنابلة*: الحسين بن محمد بن بي يعلى (٥٢٦هـ)، تحقيق عبد الرَّحمن العُثَيمين، طبع الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، ١٤١٩هـ.

[٦١] *الطَّبقات الكبير*: محمّد بن سعد بن منيع (٢٣٠هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

[٦٢] *طبقات المُدلِّسين* أو *تعريفُ أهلِ التّقديسِ بمراتبِ المَوصُفينَ بالتّدليسِ*: أحمد بن علي ابن حجر (٨٥٢هـ)، تحقيق عاصم القَرْيوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

[٦٣] *علل الأحاديث في كتاب الصَّحيح لمسلم بن الحجَّاج*: محمد بن أبي الحسين ابن عمَّار الشَّهيد (٣١٧هـ)، تحقيق علي حسن الحلبي، دار الهجرة، الرِّياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

[٦٤] *العلل الواردة في الأحاديث النَّبويّة*: علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق محفوظ الرَّحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

[٦٥] *وتكملة العلل*: تحقيق: محمّد الدَّبّاسي، دار ابن الجوزيّ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

[٦٦] *العلل ومعرفة الرِّجال*: الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، رواية ابنه عبد الله، تحقيق وصيّ الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الخاني، الرِّياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

[٦٧] *العللُ ومعرفة الرِّجال*: الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ)، رواية المرُّوذيّ، والميموني، وصالح، تحقيق وصي الله عبّاس، الدَّار السَّلفية، بومباي، الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

[٦٨] *عُمْدة القاري شرح صحيح البخاري*: محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ)، تحقيق عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

[٦٩] *عون المعبود شرح سنن أبي داود* : محمّد شمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.

[٧٠] *غُرَر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيدِ المقطوعة* : رشيد الدّين يحيى بن علي العطَّار (٦٦٢هـ)، تحقيق سعد آلحُمَيِّد، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

[٧١] *فتح الباريّ بشرح صحيح البخاريّ*: أحمد بن علي ابن حجر (٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

[٧٢] *فتح الباريّ شرح صحيح البخاري*: عبد الرَّحمن بن أحمد ابن رجب (٧٩٥هـ)، تحقيق طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

[٧٣] *فيض القدير شَرْح الجامع الصَّغير*: محمّد المدعو بـ عبد الرَّؤوف المُناوي (١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطّبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

[٧٤] *الكامل في ضُعفاء الرِّجال* : عبد الله بن عَدِي الجرجاني (٣٦٥هـ)، تحقيق سهيل زكّار، يحيى مختار غزَّاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.

[٧٥] *الكشفُ الحَثِيث عمّن رُمِي بوضع الحديث* : إبراهيم بن محمّد الحلبي، سبط ابن العجمي، (٨٤١هـ)، تحقيق صبحي السَّامُرّائيّ، عالم الكتب ومكتب النَّهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

[٧٦] *لسانُ العرب*: محمد بن مكرم ابن منظور (٧١١هـ)، تحقيق نخبة من العاملين بدار المعارف، القاهرة، ١٩٠٠م.

[٧٧] *لسان الميزان* : أحمد بن علي ابن حجر (٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

[٧٨] *المُحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي*: الحسن بن عبد الرَّحمن الرامهرمزي (٣٦٠هـ)، تحقيق الدّكتور محمّد عجّاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.

[٧٩] *المراسيل*: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، تحقيق شكر الله قوجاني، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

[٨٠] *المرسل الخفيّ وعلاقته بالتدليس، دراسةٌ نظريّةٌ وتطبيقيّةٌ على مرويَّات الحسن البصريّ*: الشَّريف حاتم العوني، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

[٨١] *المُستدرَك على الصَّحيحين*: محمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابورى (٤٠٥هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

[٨٢] *المسند*: أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي (٣٠٧هـ)، تحقيق حُسَين أسد، دار المأمون، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ.

[٨٣] *المسند*: الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق بإشراف شُعَيب الأرنؤوط، مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

[٨٤] *المسند*: إسحاق بن إبراهيم ابن راهُوْيَه (٢٣٨هـ)، تحقيق عبد الغفور البَلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

[٨٥] *المسند*: أبو داود الطَّيالسيّ، سُلَيمان بن داود (٢٠٤هـ)، تحقيق محمد عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.هـ.

[٨٦] *المسند*: عبد الله بن الزُّبير الحُمَيدي (٢١٩هـ)، تحقيق حسين أسد، دار السقا، دمشق، ١٩٩٦م.

[٨٧] *المسند*، المعروف بـ *سُنَن الدَّارميّ*: عبد الله بن عبد الرَّحمن الدارمي (٢٥٥هـ)، تحقيق حسين أسد، دار المغني، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

[٨٨] *المُصنَّف*: عبد الرَّزاق بن همّام الصنعانيّ (٢١١هـ)، تحقيق حبيب الرَّحمن الأعظميّ، منشورات المجلس العلميّ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.

[٨٩] *المُصنَّف في الأحاديث والآثار*: عبد الله بن محمّد ابن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، تحقيق كمال الحوت، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، الطَّبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

[٩٠] *المعجم الكبير*: سُلَيمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السَّلَفيّ، مكتبة العلوم والحكم، المَوْصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

[٩١] *معجم مقاييس اللغة*: لأحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السَّلام هارون، دار الفكر، طبعة ١٣٩٩هـ.

[٩٢] *معرفةُ أنواع علمِ الحديث*: عثمان بن عبد الرَّحمن ابن الصلاح (٦٤٣هـ)، تحقيق عبد اللّطيف الهميم، وماهر الفَحْل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

[٩٣] *معرفة الثقات*: أحمد بن عبد الله العجلي (٢٦١هـ)، تحقيق عبد العليم عبدالعظيم البَسْتويّ، مكتبة الدَّار، المدينة النبويّة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

[٩٤] *معرفةُ علومِ الحديثِ*: محمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ

[٩٥] *المعرفة والتَّاريخ*: يعقوب بن سُفيان الفسوي (٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العُمَريّ، مكتبة الدّار، المدينة النَّبويّة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

[٩٦] *المنتخب من العلل للخلّال*: عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، تحقيق طارق عوض الله، دار الرّاية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

[٩٧] *المُنتَخَب من مسند عبد بن حُمَيد* (٢٤٩هـ)، تحقيق صبحي السامُرَّائي، ومحمود الصَّعيديّ، مكتبة السُّنَّة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

[٩٨] *المِنهاج شَرْحُ صحيح مسلم بن الحجّاج*: يحيى بن شَرَف النووي (٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

[٩٩] *من كلام أبي زكريا يحيى بن معين* (٢٣٣هـ) *في الرِّجال*، رواية أبي خالد الدَّقّاق، يزيد بن الهَيْثم بن طَهْمان (٢٨٤هـ)، تحقيق أحمد محمّد سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ.

[١٠٠] *الموطأ*: الإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد للأعمال الخيرية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

[١٠١] *ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال*: محمّد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمّد البجاويّ، دار المعرفة، بيروت.

[١٠٢] *نزهة النَّظر في توضيح نُخبَة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر*: أحمد بن علي ابن حجر (٨٥٢هـ)، تحقيق نور الدين عِتْر، مطبعة الصَّباح، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ.

[١٠٣] *النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح*: أحمد بن علي ابن حجر (٨٥٢هـ)، تحقيق ربيع بن هادي المَدخليّ، مكتبة الفرقان، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.

[١٠٤] *النِّهاية في غريب الحديث والأثر*: المبارك بن محمَّد ابن الأثير الجزري (٦٠٦هـ)، أشرف عليه وقدَّم له: علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

[١٠٥] *هدي السَّاري مقدمة فتح الباري*: أحمد بن علي ابن حجر (٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

Sheik-Narrators that Qatada may have not Heard from: Applied Study

NafezHussain Othman Hammad
Professor of Hadith Sciences
Head of Hadith Sciences Department at IUG
Islamic University - Gaza
profhammad@hotmail.com

Abstract. Hadith critics questioned whether Qatada bin Al-Sadosi heard directly from a number of his sheik-narrators. Conversely, a number of the Hadiths in question is included in Sahih Al-Bukhari and Sahih Muslim.

This research examines the accuracy of these Hadith critics' judgments and explains the rationale behind narrating Qatada's Hadiths in Sahih Al-Bukhari and Sahuh Muslim.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (٧)، العدد (١)، ص ص ١٥٧-٢٢٤، (محرم ١٤٣٥هـ/نوفمبر ٢٠١٣م)

الحصانة الدبلوماسيّة في الشريعة الإسلاميّة

الدكتور ماهر ذيب أبو شاويش
أُستاذ الفقهِ المشارك
جامعة طيبة – كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بينبع
قسم الدراسات الإسلاميّة

ملخص البحث. تناول هذا البحث مسألة من المسائل المتعلقة بالعلاقات الدوليّة، ألا وهي الحصانة الدبلوماسيّة، وهي جملة من الامتيازات التي تُمنح للمبعوث الدبلوماسيّ؛ تجعله في حِرْزٍ ووقاية، ومأمن شخصيٍّ، وقضائيٍّ، وماليٍّ؛ الأمر الذي يُمَكِّنهُ من القيام بالمهمة، أو المهام الموكلة إليه.

وقد بَيّنْتُ في هذا البحث المقصود بالحصانة الدبلوماسيّة، ومكانتها، والتكييف الفقهيّ لها، وأنواعها.

وتَوَصَّلْتُ في هذا البحث إلى أن الشريعة الإسلامية كان لها السَبْقُ على جميع القوانين الدوليّة المعاصرة في إرساء قواعد، وأصول الحصانة الدبلوماسيّة، وأن الفقهاء نَصُّوا في مُصَنَّفاتهم على أحكام هذه المسألة، وبيان متعلَّقاتها وفروعها.